الشعور بالإنتماء الاجتماعي فى اقليم كوردستان / العراق "دراسة تحليلية ميدانية"

أ.م. زيرڤان أمين عبدالله
جامعة دهوك / كلية العلوم الانسانية /
قسم دراسات السلام وحقوق الانسان
zeravan.amin@uod.ac

أ.م. د. عمران عمر على
جامعة دهوك / كلية العلوم السياسية
قسم العلاقات الدولية
omran.ali@uod.ac

الكلمات المفتاحية: الكلمات الدالة: الشعور بالإنتماء، الإنتماء الاجتماعي، الشعور بالإنتماء الاجتماعي اقليم كوردستان

كيفية اقتباس البحث

عبدالله، زيرڤان أمين ، عمران عمر على ، الشعور بالإنتماء الاجتماعي فى اقليم كوردستان / العراق "دراسة تحليلية ميدانية"،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، آب ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٨ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Sense of Social Belonging in the Kurdistan Region of Iraq: A Field Analytical Study

Asst. Prof. Zeravan Amin Abdullah
University of Duhok
Collage of Humanities

Asst. Prof. Dr. Omran Omar Ali
University of Duhok
Collage of political Science

Keywords : Sense of Belonging, Social Belonging, Sense of Belonging in Kurdistan Region.

How To Cite This Article
Abdullah, Zeravan Amin , Omran Omar Ali, The Sense of Social Belonging in the Kurdistan Region of Iraq: A Field Analytical Study ,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, August 2026,Volume:16, Issue 8.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

This study, (The Sense of Social Belonging in the Kurdistan Region/Iraq: An Analytical Field Study) explores the nature of the sense of social belonging in the region as a pivotal variable that shapes individual identity and one's relationship with society and institutions, serving as an essential indicator of social cohesion, stability, development, and peace. Its significance stems from the distinctive historical, political, and social character of the study population. The study seeks to address its core problem measuring levels of social belonging and identifying its points of strength and weakness in order to anticipate trajectories of peace or latent conflict.

To achieve this, the study adopted a mixed quantitative qualitative analytical approach, comprising a questionnaire distributed to a purposive sample of 290 respondents, along with nine in-depth interviews

conducted across the Kurdistan Region. The age group (40–74) was deliberately selected to ensure a sample that had consciously lived through the major transformations, events, crises, and circumstances the region experienced during the study period (2003–2023), thereby lending greater credibility to the data on social belonging and its findings.

The study revealed a high, positive overall level of social belonging, with a mean score of (4.05 - 5). Community participation and interpersonal bonds emerged as the strongest pillars of social cohesion, particularly in values of solidarity during crises (4.17 - 5) and in the high sense of pride in cultural identity and value congruence (4.22 and 4.29, respectively). However, the study also identified a gap between sentiment and lived reality: while pride in belonging is high, satisfaction with a communal environment that supports the achievement of personal goals drops to its lowest level (4.00 - 5), pointing to a shortfall in accommodating individuals' aspirations. The study further identified a notable proportion of individuals experiencing social alienation a group reflecting a weakened sense of belonging that warrants the attention of policymakers.

The study concludes that strengthening a unifying, overarching identity and closing the gap between individuals' aspirations and the performance of society, its structures, and official institutions are the two principal pathways to ensuring sustainable development and building durable social peace in the region.

الملخص

تستكشف دراسة (الشعور بالإنتماء الاجتماعي فى اقليم كوردستان / العراق "دراسة تحليلية ميدانية") طبيعة الشعور بالإنتماء الاجتماعي في الاقليم كمتغير محوري يحدد هوية الفرد وعلاقاته بالمجتمع والمؤسسات كمؤشر جوهري للتماسك الاجتماعي والاستقرر ولتنمية والسلام، والتي تنبع أهميته من خصوصية مجتمع الدراسة التاريخية، السياسية والاجتماعية، ساعياً لحل إشكاليته الأساسية (قياس مستويات الشعور بالغنتماء الاجتماعي وتحديد نقاط قوته ومواطن ضعفه، لتنبؤ بمسارات السلام أو النزاع الكامن ولتحقيق ذلك إعتمت الدراسة منهجا تحبيلياً كمياً – نوعياً شملت استمارة استبيان وزعت على عينة قصدية غرضية عمدية حجمهت (٢٩٠) مفردة، وتسع مقابلات معمقة في عموم اقليم كوردستان وقد تم اختيار الفئة العمرية (٤٠–٧٤) لضمان توفير عينة واعية عاصرت التحولات الكبرى والاحداث والازمات والمواقف التي مر بها الاقليم خلال فترة الدراسة (٢٠٠٣–٢٠٢٣) مما يضفي موثوقية أكثر على البيانات المتعلقة بالشعور بالانتماء الاجتماعي ونتائجها.

كشفت الدراسة عن مستوى ايجابي مرتفع للشعور بالانتماء الاجتماعي بمتوسط حسابي (٤.٠٥ من ٥) مع بروز مشاركة مجتمعية وراوبط بينية كأقوى ركائز التماسك الاجتماعي ولا سيما في قيم التضامن وقت الأزمات (٤.١٧ من ٥) والاعتزاز العالي بالهوية الثقافية والإنسجام القيمي (٤.٢٢ و ٤.٢٩) على التوالي، ومع ذلك رصدت الدراسة فجوة بين العاطفة والواقع، فبينما يرتفع الافتخار بالانتماء، ينخفض الرضا عن البيئة المجتمعية الداعمة لتحقيق الأهداف الشخصية إلى أدنى مستوياته (٤.٠٠ من ٥)، مما يشير إلى قصور في احتواء تطلعات الافراد .كما شخصت الدراسة وجود نسبة معتبرة مِن مَن يعانون من الاغتراب الاجتماعي كفئة تعكس فتوراً في الانتماء يستوجب اهتماماً من صناع القرار. وخلصت الدراسة إلى أن تعزيز الهوية الجامعة وردم الفجوة بين طموح الأفراد وأداء المجتمع وهياكله والمؤسسات الرسمية هما السبيلان الأساسيان لضمان التنمية المستدامة وبناء سلام مجتمعي متين في الاقليم.

المقدمة

يعتبر الشعور بالإنتماء الاجتماعي من المفاهيم ذات الأبعاد النفسية، الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، التي تشكل هوية الفرد ضمن المجموعة، ويحدد علاقاته بالمجتمع أفراداً ومؤسسات. فهو من مؤشرات البعد الأفقي للتماسك الاجتماعي. وفي سياق إقليم كوردستان / العراق، يكتسب هذا المفهوم أهمية خاصة نظراً للخصوصية التاريخية، الثقافية والسياسية، غاية التعقيد لمجتمع الاقليم. فالشعور بالإنتماء لا يقتصر على مجرد الإرتباط العظوي، أو الوظيفي أو الجغرافي بمكان معين فحسب، بل يتعداه ليشمل الإرتباط العاطفي والنفسي والأدائي، والثقة بأفراد المجتمع، وعن طريق ذلك الإرتباط بالأرض والمجتمع والثقافة والتاريخ والتراث والمصير المشترك لجميع مكونات المجتمع. الذي مرَّ وبمكوناته المختلفة بمحطات تاريخية عديدة ومتنوعة، ساهمت في تشكيل وبلورة الوعي الجمعي والشعور بالإنتماء بمختلف مستوياته ومنها الشعور بالإنتماء الاجتماعي. والآن يثار تساؤل جوهري حول طبيعة هذا الإنتماء ماهية، عناصراً، أبعاداً مستوياتاً، وقياساً. وتنشطر منه مجموعة أخرى من التساؤلات الفرعية تتبلور لتشكل بمجموعها إشكالية بحثية تستوجب الدراسة فحصاً وإستقصاءاً.

فكإشكالية البحثية التي تسعى الدراسة إلى حلها هي عدم معرفة مدى شعور مواطني الاقليم بالإنتماء الاجتماعي، وما هي أهم نقاط القوة ومواطن الضعف فيه، والى أين يتجه، والى ماذا يشير (سلام مستدام، أم نزاع كامن)؟، وهل يمكن التأسيس عليه لخلق بيئة مناسبة للتنمية المستدامة؟، وهل يمكن الاعتماد عليه لبناء السلام فيما لو حدث نزاع عنيف في الاقليم كحطوة استباقية أو منع أي نزاع من ذلك النوع.

وتفترض الدراسة أن مجتمع إقليم كوردستان / العراق يتمتع بمستوى مرتفع من الشعور بالانتماء الاجتماعي، يتجلى في التضامن والاعتزاز بالهوية الثقافية، غير أن هذا الانتماء يعاني من فجوة تقييمية تتجسد في انخفاض الرضا عن كفاءة البيئة المجتمعية الداعمة لتحقيق تطلعات الأفراد.

ومن ذلك تنبع أهمية الدراسة من اعتبارات، علمية، عملية، وتطبيقية: فالإعتبار العلمي، تعتبر الدراسة من الدراسات القلائل التي تدرس مسألة الشعور بالإنتماء في الاقليم، بمختلف مكوناته الاجتماعية، ومن المنظورين الاجتماعي والسياسي. والتي نساهم في فهم مستويات الشعور بالإنتماء لدى مواطني الاقليم بكافة مكوناته وإلى ماذا يشير وأهم نقاط ضعفه ومواطن قوته، ومدى مساهمته في تعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار المجتمعي في الاقليم، وهما ركيزتان أساسيتان لأي عملية تنمية مستدامة، وأي استراتيجية لمنع النزاع، أو تحويلة أو إدارته، أو حتى بناء السلام. بينما الأهمية العملية، فتساعد الدراسة في تقديم نموذج مقترح لقياس الشعور بالإنتماء في سياق الاقليم والمجتمعات المماثلة. في الوقت الذي يتبين أهميته التطبيقية في تطبيق نموذجه المترح على مجتمع الاقليم ووضع صناع القرار في صورة واضحة حيال مسألة الشعور بالإنتماء

وتهدف الدراسة تقديم مساهمة علمية في فهم أعمق قدر الإمكان لطبيعة الشعور بالإنتماء الاجتماعب في الإقليم، بما يخدم الجهود الرامية الى تعزيز الهوية الجامعة وبناء مجتمع أكثر تماسكاً واستقراراً، وإسناد اسس بناء السلام ودعمها.

فتعتبر هذه الدراسة من الدراسات التحليلية بمقاربة كمية – نوعية، لجمع البيانات وعرضها وتحليلها وإستخلاص النتائج. بإعتباره من المناهج الفعالة فى دراسه الظاهرة محل الدراسة.

منهجية الدراسة

تعتبر الدراسة من الدراسات الوصفية – التحليلية بمقاربة مختلطة (كمية – نوعية)، لجمع البيانات وعرضها وتحليلها وتفسيرها وإستخلاص النتائج. بإعتباره من المناهج الرصينة في دراسة الظاهرة محل البحث. أما منهجية جمع البيانات الكمية والنوعية، فقد تم إستخدام أداتين أساسيتين من أدوات جمع البيانات، وهما: إستمارة الاستبيان، المقابلة الشخصية المباشرة. فبالنسبة للأداة الأولى، قد تم توزيع (٣١٠) إستمارة على عينة الدراسة ضمن النطاق الجغرافي المحدد، وخلال شهر واحد.

حيث أنه قد تم توزيع استمارات الاستبيان في محافظات الاقليم الاربع وعلى النحو الآتي: أربيل (١١٣)، السليمانية (١٠٠)، دهوك (٧٥)، وحلبجة (٢٢). وذلك للإعتبارات الاجتماعية والسياسية والتقنية والاحصائية المشار اليها تفصيلا} في الفصل الثالث الاجرائي، فمحافظة اربيل رغم كتلتها السكانية الأصغر من محافظة السليمانية، إلا أنه وبسبب التنوع الاشد، فقد كانت حصتها أكبر من حصة محافظة السليمانية. كذلك بسبب تركز بعض المكونات فيها كالتركمان والاشوريون والصابئة

المندائيين. علاوة على تنوع سياسي أشد فيها من باقي المحافظات. بينما محافظة دهوك، وبسبب وجود بعض المكونات فيها بنسب أكبر من باقي المحافظات كالايزيديين والاشوريون والكلدان، والارمن، فكانت كذلك نسبة الاستمارات التي تم توزيعها فيها غير مراعية لنسبة عدد سكانها أو نسبتها من عدد سكان المستهدف في الاقليم. هذا علاوة على التنوع السياسي، لذلك ولايجاد نوع من التوازن بين المكونات الاجتماعية، فلم يتم الاعتماد على التوزيع السكاني الصرف فحسب بل على التوزيع المكوناتي كذلك في المحافظات الاربع، أي أن الدراسة قد أحذت بالتنوع السوسيو – سياسي بنظر الاعتبار بموازاة الكثافة السكانية لكل محافظة. وبعد إسترجاع (٣٠٠) إستمارة إستبيان، حيث أن (١٠) استمارات قد فقدت، ولم تسترجع، ومن ثم تم إستبعاد (١٠) استبيانات لعدم إستكمالها، أو إهمال بعض العبارات، أو الاشارة إلى بديلين لاكثر من عبارة، فتم إعتماد (٢٩٠) إستمارة استبيان وعلى النحو الاتي: محافظة أربيل (١٠٢)، محافظة السليمانية (٩٥)، محافظة دهوك (٧٣)، وأخيراً محافظة حلبجة (٢٠) إستمارات إستبيان. وقد تم توزيع بعض الاستمارات في الدوائر الحكومية كـ(مديريات اوقاف الأديان، دوائر الهجرة والمهجرين، المحاكم)، الاتحادات والنقابات المهنية. الجامعات، الشركات التجارية.

وأما أختيار العينات ضمن العمر (٤٠–٧٤)، وطريقة الوصول إليهم، فقد كانت عن طريق السؤال المباشر للأشخاص المستهدفين، بالتوجه إلى مراكز تجمعاتهم وأماكن تواجدهم وسكناهم. أو بإرشاد من عينات أخرى، أي إتباع أسلوب كرة الثلج داخل كل حصة أو مكون، وفق المعايير التالية:

أ– المعيار العمري: (٤٠–٧٥) سنة، استناداً إلى اعتبارات منهجية متعلقة بالفترة الزمنية (٢٠٠٣–٢٠٢٣). فيبرر هذا التحديد العمري ضرورة دراسة الأحداث التي وقعت خلال تلك الفترة، وتراكماتها التي تولد الشعور بالإنتماء، وتحليل خلال تلك الفترة. فالأفراد الذين بلغوا سن الرشد القانوني (١٨ سنة) في عام ٢٠٠٣ كبداية الفترة الزمنية للدراسة، قد وصل أعمارهم عند إجراء الدراسة الميدانية إلى حوالي (٣٩) سنة. لذلك، تم اعتماد سن الأربعين كحد أدنى للمعيار العمري، بما يضمن معايشة جميع أفراد العينة للأحداث والتطورات محل الدراسة بوعي كامل وخبرة حياتية مناسبة تمكنهم من تقديم إجابات موثوقة ومدروسة حول التساؤلات البحثية المطروحة.

ب– المعيار القانوني: الأهلية القانونية (القدرة على الإدراك والتمييز العقلي).

ج– معيار التمثيلي السياسي: تم الأخذ بعين الاعتبار البعد السياسي للمكونات الاجتماعية، حيث تمثل معظمها تنظيمات سياسية

وتم توزيع الاستمارات بداية شهر كانون الاول وتحديداً في ٢٠٢٥/١٢/٣ واستمرت العملية على مدار شهر واحد، أي أنه قد تم استرجاع جميع استمارات الاستبيان في ٢٠٢٦/١/٤، وبتاريخ

٢٠٢٦/١/١٧ قد تم تفريغ جميع الاستبيانات في جداول خاصة معد سلفاً، وجاهزة للعمل عليها عن طريق برنامج SPSS الخاص بتحليل البيانات الكمية، وذلك لعمل جداول عرض البيانات ومن ثم تحليلها ومناقشة نتائجها وتفسيرها..

بينما عينة جمع البيانات النوعية عن طريق المقابلات، فهي عينة مستهدفة موصوفة مكونة من عشر مقابلات شخصية مباشرة بعد أن تم مفاتحة مجموعة من الشخصيات من مختلف المكونات الاجتماعية والتنظيمات السياسية والتوجهات الفكرية أو الوظائف التي تتعلق ببعض جوانب الدراسة، كوزير شؤون المكونات في حكومة الاقليم، ونشطاء المجتمع المدني من مختلف المكونات الاجتماعية، ومفوضي المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات، والقضاة، وممثلي المكونات الاجتماعية، وغيرهم، وفق جوانب الدراسة التي تحتاج إلى معلومات نوعية. وقد تم مراعاة النطاق المكاني (التوزيع الجغرافي)، والنطاق البشري (التوزيع السكاني والمكوناتي) وغيرها من المعايير قدر الامكان، إلا أن (١١) شخصاً منهم وافقوا على إجراء المقابلات، وتم إجراء المقابلات معهم، وجهت إليهم أبرز التساؤلات التي أفرزتها البيانات الكمية وتفسير بعض الظواهر أو التحقق من الاستنتاجات ودعمها أو نفيها أو التحفظ عليها أو إستقصاء معلومات أثارت التساؤلات، وقد تم تم إستبعاد مقابلتين منها لكثرة التحفظات على التساؤلات وعمومية الاجوبة فتم إعتماد تسع مقابلات فقط، كما هو موضح في الجدولل رقم (٢٠)

وقد تم تحديد نطاق الدراسه وفق ما يلى:

١- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على محافظات إقليم كوردستان الأربع، دون المناطق المتنازع عليها.

٢- الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الفترة الزمنية فيما بين أعوام (٢٠٠٣-٢٠٢٣).

٣- الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على الشعور بالإنتماء الاجتماعي فى اقليم كوردستان.

وقسمت الدراسة الى مقدمة، وثلاث مباحث الأول: تناول الشعور بالإنتماء الاجتماعي تعريفاً، عناصراً، أبعاداً ومستويات، والثاني يعمل على تصميم نموذج مقترح لقياس الشعور بالإنتماء، وأما المبحث الثالث مخصص لعرض النتائج وتحليلها، وأخيراً الخاتمة التي تحوي أبرز النتائج التي أفرزتها الدراسة، وأهم توصياتها

المبحث الاول- التعريف بالشعور بالإنتماء الاجتماعي:

أثار مساله تعريف الشعور بالإنتماء جدلاً واسعاً، لذلك حاولنا مناقشة تعاريفٍ طرحت، لكي يكون المصطلح واضحاً، بالإمكان بيان عناصره، بغيه تعيين أبعاده، وعليه، فقد قسم هذا

المبحث إلى مطلبين: الأول يتناول تعريف الشعور بالإنتما الاجتماعي، أنواعه ومستوياته، والثاني، مخصص لعناصره، وعلى النحو الآتي:

المطلب الاول- التعريف للشعور بالانتماء:

الفرع الأول- تعريف الشعور بالإنتماء: يعتبر الشعور بالإنتماء الاجتماعي، موضوع نفسي قبل أن يكون اجتماعياً، اقتصادياً، ذات صلة بتنظيم الجماعات والإستقرار والتنمية المستدامة وبناء السلام وغيرها من المفاهيم، فلابد أن نستعين بمنظري علم النفس وعلى رأسهم سيكموند فرويد، الذي عرفها على أنها: "أحد الحاجات النفسية الملحة لدى الفرد"[١]، الا أن تعريفه جاء عاماً جداً لم يساهم في ضبط الحدود المعرفية للشعور بالإنتماء الاجتماعي. ثم جاء ابراهام ماسلو ليجعلها "حاجة أساسية من الحاجات الإنسانية تتوسط بين الحاجات الفيسيولوجية الاساسية والحاجات الكمالية"، الا أن الفرد وفقاً لماسلو لن يقدر على بلوغ الحاجات الكمالية من دون إشباع حاجة الإنتماء والشعور بها. وتبلور المصطلح على يد الباحثين المعاصرين في العلوم المختلفة، فبمنظور علم النفس عرفه الحجاب: بـ "الشحنة العقلية والوجدانية الكامنة في الفرد، تظهر في المواقف ذات العلاقة، وهو على مستويات مختلفة وفي مجالات متباينة، بالإمكان الإستدلال عليها من خلال مجموعة من الظواهر السلوكية الصادرة عن الفرد، بحيث تُكَوِن تلك الظواهر المعبرة عن موقف الفرد ورؤيته تجاه ما يتعرض له من مواقف سواءً عبَّر عنها بشكل إيجابي أم سلبي"[٢]. فتعريف الحجاب أحدث فارقاً ملحوظاً جداً في تبلور المصطلح ووضوه حدوده. أما علم النفس الاجتماعي فمنظوره للشعور بالإنتماء عبارة عن: "نزعة تدفع الفرد لظهور في إطار إجتماعي معين، والالتزام بمعايير الجماعة وقواعدها ونصرتها بما ينمي لديه تقديره لذاته وإدراكه لمكانة جماعته، ويدفعه للعمل من أجلها وبشعر بفحر الإنتساب اليها[٣].

أما باحثى علم الاجتماعي فنظروا إليه من زاوية أخرى وقد مثلهم (راثوس / Rathus) عندما عرفه بـ"الإرتباط أو الإتصال بالجماعة"[٤]، فيما عرفه البدوي في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية على أنها: "تدل على العلاقات والعواطف التي تربط الفرد بالجماعة أو رموزها، والإخلاص لما يعتقد الفرد أنه صواب في سبيل تلك الجماعة"[٥]. وعرفها النجار والناصر والعبدالله على التوالي على أنه "بحث عن الولاء لشئ معين، والفخر به، والانتساب اليه:[٦]، بإعتباره بـ "الانتساب الحقيقي للشئ فكراً، وتجسد فيه الشعور عملاً، والرغبة في تقمص عضوية ما، لمحبة الفرد لذلك ولإعتزازه بالإنضمام اليه"، ومن ثم "الالتزام بالتعليمات الخاصة به، والثبات على منهجه، والتضحية من أجله، تضحية نابعة من الشعور بحبه وكل من ينتمي اليه"[٧]. فهو إرتباط الفرد بجماعة، يسعى الى أن تكون عادة جماعة قوية، يتقمص شخصيتها، ويوحَّد نفسه بها، وهو مرتبط

بالولاء. فيبدو أن هناك علاقة وشائجية متينة بين الشعور بالإنتماء والحس المجتمعي، الذي يشير الى وجود تصور وإعتقاد قائم بوجود قواسم مشتركة بين فئات من الناس في رقعة جغرافية محددة، ويتشاركون مصيراً واحداً.

ومنظور دراسات السلام لا يختلف عن منظور علم الاجتماع، حيث أن الشعور بالإنتماء وفقاً له هو ذلك الحس المجتمعي الأقرب الى العقل الجمعي لمجموعة من البشر نحو قضايا معينة، بحيث تتشابه وجهات نظرهم فيها علاوة على مخاوفهم، كذلك السمات العامة في سلوكياتهم وتوجهاتهم، مما يولد لديهم شعوراً بالإنتماء الى بعضهم البعض، وأن أمر كل منهم في المجموعة يهم الجميع. وأن احتياجات أعضاء المجموعة سيتم تلبيتها من خلال التزامهم بالبقاء معاً[٨].

والمنظور السياسي للمصطلح محل الدراسة، فغير مختلف كثيراً عما سبق. حيث أنه قد عرفها الحبيب على أنه "شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للإرتقاء بوطنه والدفاع عنه ومن مقتضياته إفتخار الفرد بوطنه. فالإنتماء هو إحساس إيجابي تجاه الوطن[٩]. حيث أن الإنتماء الفعلي للفرد يربطه بالدولة مجتمعاً ومؤسسات. فيكون على شكل شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للإرتقاء بوطنه والدفاع عنه، أو هو إحساس تجاه أمر معين يبعث على الولاء له، ومن مقتضياته الفخر بالوطن، والدفاع عنه والحرص على سلامته"[١٠]. وكأنه قد لخص الإنتماء السياسي بالإنتماء الى الدولة[١١]. وقد إتفق مع ذلك التوجه ابراهيم درويش وبكر العمري [١٢] فنلاحظ أن هناك ثمة مصطلح نراه قريب الصلة بمصطلح الإنتماء، وهو مصطلح الإغتراب السياسي، الذي يدل على عدم وجود الإنتماء والشعور به، كونه يشير الى مشاعر العزلة والغربة وإنعدام القوة بين الافراد مما تظهر آثاره في السلوك الإنتخابي والنزاعات في المجتمعات المحلية والحركات المتطرفة والعنف والثورات والحركات الاجتماعية[١٣]. أي التفكك الاجتماعي. فمن مفهوم المخالفة يتبين أن ضعف الإنتماء أو عدم وجوده يشكل تلك الحالات السلبية في المجتمع. حيث أنه يشابك المصطلحين (الإنتماء والشعور به، والإغتراب والشعور به) ببعضهما البعض، فوجود أحدهما دليل على غياب الآخر [١٤].

فالإنتماء ذاته، إحتواء من قبل الجماعة، والوعي بها، والمشاركة والتعاون والإنسجام على مستوى الجماعة، وعندما يحس شخص بالإنتماء وعبَّر عن مشاعره تجاه أية جماعة، يكون الشعور بالإنتماء اليها. الا انه برأينا في هكذا ظروف لا نكون أمام حالة الشعور بالإنتماء الى الجماعة لعدم إكتمال أبعاد الشعور بالإنتماء، المتمثل بخاصية إنجذاب الجماعة لأفرادها. فكلما كان الشعور بالإنتماء قوياً كلما كان ميل الفرد قوياً لتبني قيم جماعته ومعاييرها، وقواعدها، وسلوكها الجماعي، كون تلك الجماعة تحقق له شعوراً بالأمان، وتشبع حاجاته ورغباته، وتحقق له مكانة

متميزة ضمن وسطه الاجتماعي، والتي نعتبرها من عناصر خاصية الإنجذاب تلك. فكم من حالات تفكك الجماعات نجدها جرَّاء شعور الأفراد بالتهميش والإقصاء نتيجة تعرضهم للعنف الهيكلي، أو العنف الثقافي؟، فيجدون أن رغباتهم لا تتحقق، وأن إحتياجاتهم غير قابلة للإشباع، وأن متطلباتهم قد تم تهميشها، مما يضعف لديهم الشعور بالإنتماء دفعاً الى التمرد، كحال الشباب المتمرد من أبناء الطبقة الفقيرة التي تعيش أطراف المدن خصوصاً الكبيرة منها على سبيل المثال، فيتبنون قيماً غير قيم مجتمعهم كإعلان لحالة التمرد على المجتمع وإنعكاساً لعدم شعورهم بالإنتماء. أو أن يتطور الحالة الى التعامل معهم بوصم العار، نتيجة القيام بأعمال مخالفة لقيم المجتمع أو أعمال لا تتطابق القواعد الاجتماعية، فالحالتين رغم إختلافهما وسبب تكونهما، من الاجدر وضع سياسات عامة من قبل الدولة للتعامل معها، عن طريق المؤسسات التعليمية، أو سياساتٍ لتأهيل الاجتماعي، أو الإندماج الاجتماعي، أو سياسات العمل وما شاكل ذلك. لكي يتشكل لديهم شعورٌ بالإنتماء وثقة بالمجتمع ومؤسساته، مما يؤدي الى هجر التمرد وأفعال المقاومة كرد فعل، فيزداد التماسك الاجتماعي[١٥]. رغم أن الحالتين مختلفتين، فالأولى، هو رد فعل الفئة للمجتمع أو المؤسسات الرسمية في الدولة، بينما الثانية، فتأتي كرد فعل المجتمع لأعمال تلك الفئة. وهنا نكون أمام حالة جذب المجتمع لأفرادها

وما يستنتج عن تلك الحالة المتكاملة (الشعور بالإنتماء وخاصية الجذب) نتائج حتمية، سميتها بالمؤشرات، من ضمنها: الحب غير المشروط، القيام بالأعمال التطوعية والخيرية، المحافظة على الملكية العامة، المحافظة على العادات والتقاليد المشتركة، الشور بالفخر والإعتزاز للإنتساب[١٦]. فالشعور لايأتي بموازاة وعي الفرد بما يجري حوله، بل أن الشعور هى الخطوة الأولى للوعي، كونه مجرد إحساس. فلكل مفردة من المفردتين مستوى معيناً من اليقين والثبات، فالشعور أقل يقيناً من الوعي، وأقل ثباتاً، لان الشعور إحساس يتغير وفق مجموعة كبيرة من المؤثرات والعوامل الداخلية والخارجية، بينما الوعي فهو قد تحقق للفرد نتيجة تفاعلات وتحليل واستنتاجات معمقة، ومن ثم فالوعي يتصل أكثر بالعقلانية، بينما الشعور فيحركه العاطفة، فهو أكثر ثباتا، وأقل تأثراً بالعوامل الأخرى الداخلية والخارجية، الذاتية والموضوعية. أي أن الإنتماء حاجة أساسية متبادلة بين الفرد والجماعة وبينه وبين المؤسسات الرسمية. فلا تتشكل جماعة من دون أعضاء ولا الفرد يشبع حاجاته من دون مجمتعه أو جماعته. فالشعور بالإنتماء: حالة إحساس الفرد بمدى قيمته لدى الجماعة، وإسهامه في رفع رأسمالها الاجتماعي، أي شعوره بأنه فرد ذي قيمة مضافة لدى جماعته، يتشارك معهم في الشدائد والمناسبات ويجد من يقف بجانبه عندما يحتاج اليهم، وله صوت يُسمع، وهو جزء من عملية صنع القرار فيه. وينطبق الحال وفقما نفترض على اقليم كوردستان كذلك، حيث أن أفراد

المجتمع ينتمون الى مجموعات أو جماعات (مكونات) اجتماعية تمثل أغلبها كيانات سياسية، أي مكوناً مجموعة من الانتماءات (الهويات الفرعية أو التحتية) علاوة على الهوية الشاملة للاقليم، فشعورهم بالإنتماء يتوقف على مدى تمكن المكون والمجتمع من إشباع حاجاتهم، ومدى شعورهم بأنهم جزء من المجتمع، ذوي قيم مضافة لدى الجماعة والمجتمع، وأنهم جزء من رأس المال الاجتماعي، ومدى مشاركتهم في أنشطته، وفي صنع القرار فيه والشعور بالمسؤولية المجتمعية. ونبه ماسلو الى نقطة جوهرية مفادها أن حاجة الإنتماء يصعب إرضاؤها في مجتمع يتغير سريعاً الذي يعزو اليه تدهور العلاقات التقليدية مولداً شعورٌ بالإغتراب، كالشعور بالإنتماء السياسي ولكن بدرجة اقل، لأن الوسائل أو قنوات الإتصال بين الفرد والجماعة من جهة وبين المؤسسات الرسمية والقادة السياسيين من جهة أخرى هي التي تتغير، لذلك فتأثيرها على الإنتماء السياسي أقل من التأثير على الإنتماء الاجتماعي وفقما نرى[١٧].

الفرع الثانيً– مستويات الشعور بالإنتماء الاجتماعي:

أولاً– المستوى الاسري: وهو المستوى الأدني، الذي يرى الفرد مصلحته من مصلحة أسرته، ولا يستطيع العيش بمعزل عنها[١٨]. من خلال طبيعة علاقات الترابط والتواصل الأسري وتفاعل أعضائها مع بعضهم، كونها "صلة الربط الوثيقة بينهم"[١٩]، كإرتباط عاطفي يظهر الأعضاء تجاه بعضهم، وإستقلاليتهم الذاتية ضمن النظام الاسري[٢٠].

ثانياً– المستوى الجماعي: جملة من الروابط تشد الفرد الى مجموعته، التي تحمل نسقاً متكاملا من القيم، المنطلقات، الرموز الثقافية، الدين والتاريخ. فالذهنية الاجتماعية التي تنعكس على الذهنية الفردية، تتشكل نتيجة تفاعل المنظومات العقلية البشرية مع النسق الثقافي المتشكل عبر التاريخ[٢١]. علاوة على عامل اللغة الذي يلعب دوراً هاماً في عملية الإنتماء[٢٢]، والقصص والأساطير التي تميز جماعة عن أخرى، وتشكل مبعث فخر وإعتزاز الفرد وشعوره القوي للإنتماء الها.

ثالثاً– الإنتماء المؤسسي وهو جزء من الإنتماء الوطني الا أنه محدد بنطاق المؤسسات الرسمية الثلاث (التشريعية، التنفيذية والقضائية) إرتباطاً غير مهني أو وظيفي، ومدى إستعداد الفرد للمشاركة في عمليات صنع القرار. ونتيجة لعوامل عديدة، كتعدد أوجه وأبعاد الهوية التي تتشكل تدريجياً، والتي يعزى اليها مسالة تعدد الإنتماءات. فلا يمكن تصور مجتمع يتميز أفراده بتعدد الهويات دون تعدد الإنتماءات، في الوقت الذي قد تتشكل في مجتمعات متنوعة، تعددية الإنتماء دون إحداث أية إشكالية سياسية، وهي الدول القائمة على إحترام الحريات و سيادة القانون، وبلغ أفرادها درجات مقبولة من المواطنة القائمة على المساواة. الا أنها حالة مؤقتة، كونها تتشكل في دول مستقرة بلغ الرفاهية والسلام والتنمية ذروته، أو دول تتعرض لتهديد كبير، بوجود حكومة قوية يتصور الأفراد أنها

قادرة على حمايتهم دون الحاجة للالتجاء الى المستويات الدنيا للإنتماء كالعشيرة، الدين، أو القومية وما شاكل ذلك، والحالة الثالثة تتمثل في دكتاتورية مستبدة، لاتقبل أي إنتماء آخر غير الدولة لضمان بقاء وديمومة حكمه. فالحالة الأولى تمثلها الولايات المتحدة التي كان شعور مواطنيه بالإنتماء قوياً، الا أنه قد مرّ بفترات يدعو الى إستقلال ولاية الاسكا مثلاً. والثانية تتمثل في روسيا التي تتعرض لتهديدات كبيرة، وأما الثالثة، فكوريا الشمالية مثالها الجلي.

رابعاً– المستوى الوطني (المجتمع الكلي): ويتجلى في إحساس المواطن لمجتمعه أو وطنه، كونه جزء منه. فيحبه ويتعلق به، ويكِنَّ له بالولاء، ويظهر ذلك من خلال إعتناق قيم وعادات مجتمعه وتقديره لمؤسساته الرسمية وطاعته لقوانينه ومحافظته على ثروته، وإندماجه في أحداثه وإستعداده للنهوض به. وهي حاجة أساسية بعد الحاجات الفسيوبوجية. والعمل والأمن وفق هرم ماسلو للحاجات الانسانية، فهي من ضمن الحاجات النفسية الاجتماعية التي تؤمن علاقات سوية بين أفراد المجتمع، وتساعد في شيوع قيم التكافل والتضامن والتعاون[٢٣]، فيما بينها، والحاجات الروحية، والحاجات التي تحقق الذات، والحاجة الى الحرية والمشاركة المجتمعية[٢٤]. فجميع الحاجات الإنسانية لا تكتمل الا بإنتساب الفرد الى وطنٍ، وشعور بالإنتماء اليه، لأن الحرية والمساواة والمشاركة، لا تكتمل الا بأمرين: الأول– وضع إقتصادي واجتماعي يحقق له حاجاته، ويجعله يتمتع بالموارد دون تمييز، والثاني وجود مؤسسات تنشئ الأجيال على قيم الإنتماء الوطني والمساواة والحرية وقبول الآخر والتنوع[٢٥]. فكلما إرتفعت مستويات العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتقلصت الفوارق الاجتماعية وزاد الشعور بالمساواة وجودة الخدمات زاد الشعور بالإنتماء الوطني[٢٦].

فمفهوم الإنتماء، يتبلور بالإنتماء الى الأسرة والجماعة والإنتماء المؤسسي فالوطني، وذلك من خلال التنشئة الاجتماعية والسياسية، والمراحل العمرية. ففي مرحلة الطفولة يشعر الفرد بالإنتماء الى الأسرة، ويتوسع دائرتها لتشمل الإنتماء الى المجتمع مروراً بالإنتماء لمجموعة الاصدقاء والإنتماء الى الجماعة "بفهمه لأمرين أساسيين: إدراك العلاقات الأسرية ممثلة بروابط الدم والقرابة المتداخلة وإدراك موقعه في هذه الشبكة المعقدة، والثاني: إدراكه لفكرة المشاركة الجماعية"[٢٧]. و"من خلالها، أي مع بداية إحتكاكه مع غيره من أقرانه في أوساط إجتماعية مختلفة وأثناء أنشطتها، يتشكل معنى الغيرية والتفاعل معه، ويتجلى ذلك من خلال المقارنة مع ما يتجلى من المفاضلات التي تظهر محصلتها الحتمية بـ(أنا الأفضل، والأحسن، والأجدر)، وتكتمل الصورة بفهم وجهة نظر الغير ومدى أهميته وقيمته، وكيفية التفاعل معه، ومن ثم الشعور بالإنتماء الى المجتمع من خلاله"[٢٨]. الا أن هناك مصلحة مادية أو معنوية أخرى تدخل على الخط يتجلى في الإنتماء الوظيفي (الإنتماء على مجموعات العمل المنظمة) كالشركات أو مؤسسات العمل والوظيفة القائمة على أساس المصلحة النفعية المتبادلة، أو مؤسسات

المجتمع المدني القائمة على المصلحة المعنوية واالتي تمزج بين الوظيفة والعمل الخيري والتنظيم الاجتماعي. ومن هنا تظهر مجموعة من الانتماءات الاجتماعية متعددة الابعاد ومنها البعد السياسي، كالإنتماء الإثني، القومي، الديني، المذهبي، بل وحتى الطبقي[٢٩].

الاّ أننا نواجه إشكالية الوجود بالنسبة للأجيال الفتية والشباب، والمتمثل في الهوية الافتراضية[٣٠]، التي يعزى اليها إنتماءات منظورة وملموسة للأفراد الى جماعات وقيم وثقافات غير موجودة ضمن المنظومة الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية، بل وحتى الاقتصادية للدولة أو المجتمع، تشكلت نتيجة الإحتكاك بها من في الفضاء الالكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي[٣١]، فهناك علاقة بين الشعور بالجماعة والإنتماء اليها عن طريق مراحل تأسيس الجماعة الافتراضية، وكيفية تشكل الوعي والشعور بالإنتماء الافتراضي، وذلك بالتسجيل والعضوية[٣٢]، وتنامي القدرة على الإحساس والتأثير[٣٣]، والحضور والتواجد[٣٤]، والثقة[٣٥]، والشعور بالإنتماء الجماعي[٣٦]. غير أننا في إطار دراستنا هذه لانعني الا بمسالة الشعور بالإنتماء للمؤسسات الرسمية العامة الثلاث في الاقليم (السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية)، كونها ترسم السياسات العامة، وممثلة لجميع الاحزاب السياسية في الاقليم كل في موقعه وضمن سياساته وأهدافه. وتجنباً للتشتت البحثي.

فيظهر لنا أن الشعور بالإنتماء له أربع مستويات متداخلة الأدنى والأسبق تشكلاً هو الشعور بالإنتماء الأسري، والأخير ظهوراً وتبلوراً هو الشعور بالإنتماء الوطني، وبتوسطهما الشعور بالإنتماء الى الجماعة (المكون)، والشعور بالإنتماء المؤسسي، ومن مجموعها – فيما لو كان سليماً – يتشكل الشعور بالإنتماء المتكامل، وهو نتاج العمليات أو المستويات الثلاث اللأخرى، ونتاج سياسات عامة حكيمة، وتجمع مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية.

المطلب الثاني– أنواع الشعور بالإنتماء: للشعور بالإنتماء نوعين، سياسي واجتماعي لذا، سيتم التطرق اليهما في فرعين متتاليين:

الفرع الأول– الشعور بالإنتماء الاجتماعي: وهي توحد الإعضاء مع الجماعة، نظاماً، ونمطاً فيشعر بالإنتماء ويدين لها بالولاء[٣٧]. كونه "الجانب النفسي الاجتماعي، كون الإشباع النفسي للفرد يعتبر المنطلق الأساس الشعور بالإنتماء ومن ثم التماسك الاجتماعي"[٣٨]. وتعريف علم النفس الاجتماعي يعكس هذا الجانب أو هذا النوع من الشعور بالإنتماء: "نزعة تدفع الفرد للظهور في إطار إجتماعي معين، والالتزام بمعايير الجماعة وقواعدها ونصرتها بما ينمي لديه تقديره لذاته وإدراكه لمكانة جماعته، ويدفعه للعمل من أجلها وبشعر بفخر الإنتساب اليها"[٣٩]. وأما العزوف والإنقطاع عن التفاعل والمشاركة مع الجماعة، فيقصد بها الإبتعاد عن القيام بأية أعمال تكون الجماعة بحاجة لأدائها، والإبتعاد عن الإنغماس في شؤونها وعدم الإهتمام بمعرفة أخبارها أو التعرف على ما

يخصها، فما هي الا مؤشرات دالة على إنخفاض درجة الشعور بالإنتماء[٤٠]. فالمستوى الأول والثاني للشعور بالإنتماء يقعان ضمن الشعور بالإنتماء الاجتماعي، بينما المستوى الرابع، فيتأرجح بينه وبين الشعور بالإنتماء السياسي، بينما المستوى الثالث حسبما ترى الدراسة فيقع ضمن مجال الشعور بالإنتماء السياسي.

وأما التعريف الاجرائي الذي تبنته الدراسة: فهو إتجاه شعوري إيجابي للفرد تجاه جماعة ما اجتماعية، أو مدينة، أو حتى مجتمع، يشعر فيه بالتوحد به، والأمان فيه، والإندماج به، بإعتباره عضواً ذو قيمة وفعالية، ويشعر بالفخر والإعتزاز به، والولاء له، منشغلاً به وبقضاياه، محافظاً على مصالحه وتراثه، ويشعر بالمسؤلية تجاهه جماعة وأفراداً.

الفرع الثاني– الشعور بالإنتماء السياسي: وهو "الإنتماء الفعلي الذي يعيشه الفرد الذي يربطه بالدولة التي يحمل جنسيتها"[٤١]. أو "شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للإرتقاء بوطنه والدفاع عنه، كإحساس تجاه أمر معين يبعث على الولاء له، وإستشعار الفضل في السابق واللاحق، ومن مقتضياته الفخر بالوطن، والدفاع عنه والحرص على سلامته"[٤٢]. فهو يعكس العلاقه العاطفية – العقلانية بين المواطن والدولة، ويحمله مسؤولية اجتماعية وسياسية. لأن هناك أعمالاً وتصرفات والتزامات للابد أن يقوم بها الفرد، كالسلوك السياسي، نوع من المشاركة السياسية بدافع ذاتي، والذى يجسد شكل شعور المواطن بالمسؤولية، في أنشطة المجتمع بغية تحقيق الصالح العام[٤٣]. فالفرد يحرص على أن يكون له دور ايجابي ومؤثر الى حد ما في الحياة السياسية. وذلك من خلال مزاولة حق التصويت أو الترشح للهيئات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين. فهي بذلك تعتبر عملية ديناميكية يشارك من خلاله الفرد في الحياة السياسية لمجتمعه بوعي وبكامل وإرادته الحرة، لكي يكون مؤثراً على المسار السياسي العام، بما يحقق المصلحة العامة التى تتفق بشكل أو بآخر مع آرائه وإنتمائه[٤٤]. أي أنه يقع ضمن المستوى الثالث والرابع للشعور بالإنتماء فهو شعور إنفعالي مقترن بنسبة عالية من العقلانية والمرونة والتكيف والموائمة، نتاج تجارب جيدة ومريرة، وليس موقفاً إنفعالياً آنياً، لذلك لا يمكن أن يضعف ويهتز، الا بمجموعة معقدة من المواقف المتتالية، أو إهتزاز الثقة، أو تضارب مصالح جوهرية تمس حياة الفرد وكرامته أي كينونته كإنسان ذو كرامة وحقوق.

فالشعور بالإنتماء في إطار دراستنا هو: مدى إحساس الفرد بميله نحو جماعة ما أو نحو المجتمع ككل من ناحية المؤسسات الرسمية، والناتج عن مجموعة من العوامل والتفاعلات النفسية، الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، السياسية والقانونية، والتي تعتبر أبعاداً له. وقد تبين لنا من خلال ما تم طرحه من أفكار وتوجهات أن هنالك مجموعة من العناصر المكونة لحالة الشعور بالإنتماء

منها: التوحد، الامان، المشاركة، التفاعل والإعتراف، الشعور بالمسؤولية، تقدير الذات، التقدير الاجتماعي، فعالية، التواصل: اقامة علاقات مع الآخرين، والضمير الجمعي والوعي الجماعي، المتمثل بالقيم المحركة للجماعة. حيث أن الفرد يتوحد بجماعته أو مجتمعه، ويشعر بالأمان جرَّاء ذلك وهو هدفه ودافعه، ويشارك معهم أعماله اليومية، حاجاته، وغاياته، ويتفاعل مع أعضائها، ويشعر بالمسؤولية تجاههم أي يحترم حقوقهم ويعمل على صيانتها، ويحصل على تقدير ذاتي ضمن إطار الجماعة، علاوة على تقدير إجتماعي، ويتصف بفعالية ذاتية في حدود المجتمع الذي ينتمي اليه، ويتواصل مع أعضاء المجتمع وهياكله ومؤسساته، ويقيم علاقات مع أعضاء المجموعة ومع الجماعات الاخرى، وفق قيم وأعراف جماعته أو مجتمعه، ويعمل العقل الجمعي والذلكرة الجمعية دوراً مهماً في تشكيل الهوية الاجتماعية للفرد. فجميعها عناصر، تساهم في تشكيل وتطوير حالة الشعور بالإنتماء لدى الفرد تجاه الجماعة أو المجتمع. مشكلة معادلة في غاية التعقيد ولا سيما في مسالة قياس وتقييم التماسك الاجتماعي في أية جماعة أو أي مجتمع من خلال مؤشر الشعور بالإنتماء.

المبحث الثاني– تصميم نموذج قياس الشعور بالإنتماء الاجتماعي: يعتبر نموذج القياس من الإجراءات المهمة والحساسة في مسألة القياس، ولاسيما موضوع مهم وحساس كالشعور بالإنتماء الاجتماعي المتعددة الأبعاد، وقد أولتها الدراسة أهمية بالغة، فقد مر تصميم نموذج القياس بمجموعة من المراحل، وإستخدمت من أجل ذلك نماذج ومقاييس أخرى متعددة، سيتم التطرق إليها في مطلبين، الأول، مرحلة التفكيك التشكيل، والثاني مرحلة التبرير والصياغة.

المطلب الأول– مرحلة التفكيك والتشكيل:

أ– مرحلة التفكيك:

١– تحديد العناصر: تم إستخدام منهج التجميع المفاهيمي (Conceptual Grouping)[٤٥]. كتوليفة علمية بتفكيك تعاريف الثقة المؤسسية، لإستخراج عناصرها الأساسية، التي تم إدراجها في الجدول أدناه.

الجدول رقم (١)

عناصر الشعور بالإنتماء

١– الثقة الاجتماعية
٢– الإندماج والتوحد
٣– الأمان الشخصي والهوياتي
٤– المشاركة الفعالة

٥- التفاعل والإعتراف والإنجذاب للجماعة والمجتمع
٦- الشعور بالمسؤولية الذاتية والمجتمعية
٧- التقدير الذاتي والاجتماعي
٨- الإعتزاز والإفتخار

٢- إقتراح ابعاد الشعور بالانتماء الاجتماعي: إقترحت الدراسة مجموعة من الأبعاد المركزية لجمع العناصر المشتتة للثقة المؤسسية، تسهلاً لبناء نموذج قياس علمي – عملي يسهل تطبيقه بشكل موضوعي في السياق الكوردستاني والسياقات القريبة منه في الظروف، وقد تم الاستعانة بنماذج، ومقايس استعملت من قبل كل من: جوان إسماعيل، محمد محي الدين، و Hagerty[٤٦]

الجدول رقم (٢)

الأبعاد المقترحة لشعور بالإنتماء الاجتماعي

١- الثقة والأمان
٢- التلاؤم: القبول والإندماج
٣- المشاركة والفاعلية
الدعم والشعور بالمسؤولية
٥- الهوية المشتركة

ب- مرحلة إعادة التشكيل- تحويل العناصر الى ابعاد وبيان قوتها:

أ- – تحويل العناصر إلى أبعاد: تم في هذه المرحلة مقابلة الأبعاد المقترحة مع أبعاد نماذج ومقاييس مستخدمة في دراسات سابقة بغية إختزال عناصر متعددة مشتتة في أبعاد مركزية محدودة، مما ساعد في جعل الإستبيان كأداة للقياس أقوى إحصائياً وأكثر حساسية للسياق المحلى وأسهل في التطبيق والتحليل، وهو هدف بحثي مهم. فلو أجرينا نوعاً من التحليل والمقارنة بين تلك العناصر لوجدنا نوعاً من الإرتباطات فيما بينها، ففضلنا دمج العناصر المترابطة وإختزالها في بعد واحد، كالثقة والأمان، فالاولى أي الثقة تحقق الأمان، والأمان نتيجة حتمية للثقة، كذلك الحال بالنسبة لبقية العناصر والأبعاد، كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (٣)

الأبعاد والعناصر المتقابلة للشعور بالإنتماء الاجتماعي

الأبعاد المقترحة	العناصر
الثقة والأمان	الثقة الاجتماعية، الأمان
التلاؤم[٤٧]: القبول والإندماج	التوحد والإندماج
المشاركة والفاعلية	المشاركة الفعالة
الدعم والشعور بالمسؤولية	التفاعل، الإعتراف الإنجذاب للجماعة والمجتمع، الشعور بالمسؤولية الذاتية والمجتمعية
الهوية المشتركة	الشعور بالهوية، الإعتزاز والإفتخار، التقدير الذاتي والاجتماعي

وتبرير دمج العناصر وإختزالها بغية تحويلها الى أبعاد مركزية واضحة المعالم، هو أن الدراسة قد اعتمدت منهجية (التجميع المفاهيمي) لإعادة تنظيم العناصر الأولية المشتتة، والمكونة لمفاهيم الدراسة وتحويلها الى أبعاد قياس مركزية. وقد إستندت عملية الدمج الى وجود إرتباطات بنيوية ووظيفية وثيقة بينها؛ فمثلاً، تم دمج الثقة الاجتماعية و الأمان الشخصي في بعد واحد بناءً على المبدأ القائل بأن الثقة المتبادلة هي الضامن الأساسي لتحقيق الشعور بالأمان، والأخير هو نتيجة حتمية للأولى. كما وهدفت عملية الدمج هذه الى معالجة مشكلة التشتت المفاهيمي في المقاييس المتعددة، مما يرفع من الصدق البنائي للأداة، ويسمح بإجراء تحليل إحصائي أكثر دقة، ويساهم في تعميق الفهم التحليلي للظاهرة محل الدراسة، وبذلك، تحولت العناصر من مجرد مفاهيم منفصلة الى أبعاد شاملة تعكس الديناميكية المعقدة للعلاقة بين الفرد ومجتمعه في إقليم كوردستان من ناحية الشعور بالإنتماء الاجتماعي، بما يضمن قياساً متوازناً يغطي الجوانب النفسية (الأمان والقبول)، السلوكية (المشاركة والدعم)، والقيمية (الإعتزاز كونها والهوية).

ب- بيان قوة الربط بين الابعاد والعناصر، حيث أنه قد تم الاستعانة بالنماذج السابقة: لتصميم النموذج المقترح، بالاعتماد على عدد من المقاييس والنماذج المعتمدة، منها: جوان إسماعيل، محمد محي الدين، و Hagerty[٤٨] حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (٤)

الأبعاد المقترحة مقارنة بنظيراتها المستخدمة في النماذج والمقاييس المستخدمة

الأبعاد المعتمد في الدراسة	دراسة د. جوان	دراسة محمد صادق	دراسة هيجراتي	التقييم
الثقة والأمان				إضافة

				أصيلة
التلاؤم: القبول والإندماج والتقدير	التوحد	الالفة والمودة	التلاؤم	عالي جداً
المشاركة والتفاعلية		الإنظمام الى الجماعات	المشاركة	عالي
الدعم والشعور بالمسؤولية	النزعة	المسؤولية الوطنية	الدافعية	عالي جداً
الهوية المشتركة	الإنتساب والفخر			متوسط

فيظهر الجدول أن كل بعد مقترح قد تم اعتماده في دراسة أو أكثر من الدراسات التي عنيت بمسالة الإنتماء والشعور به، كجوانب أو مجالات لقياسه فيما عدا بعد (الثقة والأمان) والذي تراه الدراسة من أهم أبعاد الشعور بالإنتماء بل وأساسه المتين، الا أن إغفاله أو تفضيل عدم إستعماله من قبل الباحثين المذكورين هو أن دراساتهم قد كانت مؤطرة ضمن نطاق محدد جعلت الثقة – الأمان خارج حدوده، لذلك فقد فضلنا اعتماده في نموذج الدراسة المقترح، كون الثقة هي الالية التي تحول المجتمع من مجرد تجمع أفراد الى نظام إجتماعي آمن، وكلما زادت الثقة زاد معه الأمان والشعور به.

٢- المستوى التحليلي المشترك: أي التحقق من أن العناصر القابلة للدمج تقع في نفس المساوى التحليلي: وفي هذه المرحلة تم بيان المستوى التحليلي لأبعاد النموذج المقترح، وفقاً للجدول التالي:

الجدول رقم (٥)

المستوى التحليلي لأبعاد نموذج الدراسة المقترح

الأبعاد المقترحة	العناصر	المستوى التحليلي
الثقة والأمان	الثقة والأمان	نفسي– إدراكي
التلاؤم: القبول والاندماج	التوحد والإندماج	تكيفي اجتماعي – انتمائي
المشاركة والفاعلية	المشاركة الفعالة	سلوكي تشاركي – أدائي
الدعم والشعور بالمسؤولية	التفاعل، الإعتراف الإنجذاب، الشعور بالمسؤولية	تفاعلي – وجداني التزامي
الهوية المشتركة	الشعور بالهوية، الإعتزاز والإفتخار، التقدير الذاتي والاجتماعي	رمزي قيمي – إدراكي

ج- مرحلة تمثيل العبارات للابعاد ومنحها التقديرات الاحصائية الكمية:

١- تمثيل عبارات الاستبيان للابعاد المقترحة: تحويل المفاهيم النظرية المجردة الى مؤشرات قابلة للقياس الكمي، لتسهيل تحليلها. فتم توزيع العبارات على الأبعاد، وبيان مدى ملائمتها وترابطها، ولحل مشكلة بنائية مهمة، الا وهى طول الإستبيان، فقد إرتأت الدراسة إحتواء كل بعد على أكثر من عبارة، وفي حال وجود ثماني عناصر يجعل الاستبيان لمحور الشعور بالإنتماء الاجتماعي وحده ما يزيد عن (١٦) عبارة، وبما ان الاستبيان مؤلف من أربع محاور، وكل محور يحوي ما يقارب (١٦) عبارة فمجموعها سيصل إلى (٦٤) عبارة على أقل تقدير، وهذا ما لايسمح به معايير إجراء المسوح الاجتماعية أو إستطلاعات الرأي كونها ستؤثر على الدقة الاجصائية والتقليل من جودة عملية التحليل والمناقشة، حيث أن طولها يؤدي يسبب إرهاقا للمستجيب فيحتمل الحصول على إجابات عشوائية، لذلك فعملية الإحتزال لا يؤدي الى التبسيط فحسب، بل دقة البيانات كذلك. وقد راعينا في تصميم النموذج عامل التوازن: أي أنه يوازن بين الوجدان (أفتخر كوني جزءاً من هذا المجتمع)، والسلوك (أحرص على المشاركة في الأنشطة والفعاليات المجتمعية)، والإدراك (أشعر أن هويتي تنسجم بشكل جيد مع القيم العامة للمجتمع).

الجدول رقم (٦)

تمثيل عبارات الاستبيان للأبعاد المقارحة

الأبعاد	الفقرات المكونة للبعد
١-الثقة والأمان	١- أشعر بالأمان النفسي في البيئة الاجتماعية التي أعيش فيها. ٢- أثق بأن أفراد مجتمعي سيقفون بجانبي في أوقات الشدة والأزمات.
٢-التلاؤم: القبول والاندماج	٣- أشعر بأن وجودي له قيمة في المجتمع ٤- لا أشعر بالإغتراب الاجتماعي في الاقليم
٣-المشاركة والفاعلية	٥- أحرص على المشاركة في الأنشطة والفعاليات المجتمعية. ٦- أحرص على المساهمة في تحسين الظروف المعيشية في المجتمع
٤-الدعم والشعور بالمسؤولية	٧-أشارك أصدقائي في حل المشكلات التي يواجهونها. ٨- أشعر أن مجتمعي يوفر لي بيئة داعمة لتحقيق أهدافي.
٥-الهوية المشتركة	٩- أفتخر كوني جزءاً من هذا المجتمع.

١٠- أشعر أن هويتي تنسجم بشكل جيد مع القيم العامة للمجتمع.	

٢-منح التقديرات الكمية الاحصائية للعبارات والأبعاد وفق الجدول أدناه:

الجدول رقم (٧)

البيانات الكمية وتثديراتها

٥٠٠-٤.٢١	ممتاز
٤.٢٠-٣.٤١	جيد جداً
٣.٤٠-٢.٦١	متوسط
٢.٦٠-١.٨١	ضعيف
١.٨٠-١.٠٠	ضعيف جدا

وكخلاصة فبناءً على مراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة,Hagerty؛ جوان بكر؛ محمد صادق، اعتمدت دراستنا في هذه الجزئية منهجية التجميع المفاهيمي (Conceptual Grouping) لتطوير نموذج مقترح لقياس الشعور بالإنتماء الاجتماعي. ويهدف هذا التوجه المنهجي الى اختزال العناصر المتعددة والمشتتة في أبعاد مركزية، لرفع مستوى الصدق البنائي للأداة وتجنب إرهاق المستجيبين بطول العبارات. ويتميز هذا النموذج بكونه يدمج بين المكونات النفسية العميقة والحس المدرك والالتزامات السلوكية والقيمية، مما يجعله أداة قياس متوازن، حساس للسياقات الاجتماعية والسياسية، قادر في الوقت ذاته على رصد ديناميكية العلاقة بين الفرد ومجتمعه وبيان مستوى الشعور بالإنتماء الاجتماعي كبعد من أبعاد التماسك الاجتماعي في سياق إقليم كوردستان بدقة إحصائية.

المبحث الثالث- عرض البيانات وتحليل النتائج ومناقشتها

عرض البيانات الكمية، وتحليل النتائج ومناقشتها غرض كل دراسة ميدانية، وعليه، فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين: الأولل يعرض البيانات الكمية والثاني يقوم بتحليل النتائج ومناقشتها ودعمها بالبيانات النوعية، حسبما هو آتي:

المطلب الأول- أبعاد (الثقة والأمان) و(**التلاؤم**) **و**(المشاركة والتفاعلية):

الفرع الأول- بعد الثقة والأمان

أولا- الشعور بالامان النفسي في البيئة الاجتماعية:

الجدول رقم (٨)

الشعور بالأمان النفسي

أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا اوافق		لا أوافق بشدة	
التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية
٨٧	%٣٠	١٣٣	%٤٥.٩	٣٢	%١١	٣٢	%١١	٦	%٢.١
المجموع العام									٢٩٠
النسبة المؤوية العامة									%١٠٠
المتوسط الحسابي العام									٣.٩١
الانحراف المعياري									١.٠١
التقدير									جيد

نلاحظ من الجدول أعلاه أن (٧٥.٩%) من العينة يشعرون بالأمان وهي كتلة التاييد في مقابل (١٢.٧%) لا يشعرون به (كتلة المعارضة الكلية)، والملاحظ أن ما نسبته (٢.١%) فقط صرحت وبشدة أنها لا تشعر به في البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، فالغالبية تشعر بالأمان النفسي، مع وجود (١١%) من المحايدين.

فبناءً على ثمة ظواهر وأرقام لابد من التوقف عندها الا وهي: ظاهرة الحسم وإنحسار الحياد (١١%) نسبة إلى بقية العبارات، فهنا تظهرمفارقة الأمان في بيئة إقليمية مضطربة. فظاهرة الحسم تلك هي النقطة الأكثر إثارة. فمن المعتاد في العلوم الإنسانية أن تتراوح نسبة محايد بين (١٥-٢٥%). الا أن وصولها هنا إلى (١١%) يشير إلى أننا أمام مجتمع مستقطب شعورياً، فالمستجيب في الإقليم لا يقف في منطقة الحياد أو التردد تجاه الأمان النفسي، بل إما أن يشعر به بقوة أو يفتقده بوضوح[٤٩]. وهذا يشير الى أن البيئة الاجتماعية تفرض تأثيرات مباشرة وحادة لا تترك مجالاً للتردد. ومن ناحية فجوة (لا أوافق بشدة) (٢.١%) مقابل (لا أوافق) (١١%)، مؤشر على أن المعارضة هنا ليست (راديكالية) أو مطلقة، بل مرتبطة بظروف ربما تكون معيشية أو سياسية مؤقتة[٥٠]. فلو كانت نسبة (لا أوافق بشدة) هي الأعلى، فهو مؤشر على وجود شرخ نفسي عميق أو عدائية تجاه المجتمع[٥١]، الا أن النسبة تشير الى (عتب) أو عدم ارتياح قابل للإصلاح بنظر الدراسة. وأما مفارقة (الأمان) في بيئة إقليمية مضطربة فأن يحصل الأمان النفسي على متوسط (٣.٩١) ونسبة تأييد تقترب الثلاث أرباع (٧٥ %) في منطقة جغرافية كالشرق الأوسط التى تعاني من أزمات أمنية وسياسية، هو أمر مثير للجدل الأكاديمي، كيف يفصل المواطن بين (القلق العام) الناتج عن الظروف السياسية وبين (الأمان النفسي) في بيئته الاجتماعية المباشرة؟. فهذا وكما يبدو يدل على أن (المنظومة الاجتماعية) المتمثلة بـ(العائلة،

القبيلة، الأصدقاء) في الإقليم تعمل كـ (مصدات صدمات) تحمي الفرد نفسياً بمعزل عن التقلبات السياسة الكبرى[٥٢].

وأما التباين داخل كتلة التأييد (٣٠%) بشدة (٤٥.٩%) موافق، فرغم أن الأغلبية موافقة، الا أن الميل لـ (أوافق) (بدرجة أقل حدة) أعلى من (أوافق بشدة). فهذا وكما يبدو يشير الى (أمان حذر). فالمواطن يشعر بالأمان الا أنه يربطه بشروط أو إستمرارية معينة، وليس أماناً مطلقاً يجعله يندفع نحو خيار (بشدة) بنسب كاسحة. فما يثير الإنتباه في هذه النتائج هو الإنخفاض الحاد في نسبة الحياد (١١%)، مما يؤكد أن الشعور بالأمان النفسي لدى المستجيبين هو قضية حسم ووعي مباشر، وليس مجرد إنطباع عابر. كما أن قدرة البيئة الاجتماعية على تصدير هذا المستوى من الأمان (٣.٩١) في ظل تحديات إقليمية معقدة، تعكس متانة الروابط الاجتماعية الأولية التي توفر للفرد ملاذاً نفسياً آمناً.

ثانياً– الثقة بمساندة أفراد المجتمع عند الأزمات:

الجدول رقم (٩)

الثقة بمساندة أفراد المجتمع عند الأزمات.

أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا اوافق		لا أوافق بشدة	
التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية
٨٧	%٣٠	١٣٤	%٤٦.٢	٣١	%١٠.٧	٣١	%٠١٠.٧	٧	%٢.٤
المجموع العام									٢٩٠
النسبة المؤوية العامة									%١٠٠
المتوسط الحسابي العام									٣.٨٦
الانحراف المعياري									٠.٩٨
التقدير									جيد

يبين الجدول أن نسبة (٧٦.٢%) يثقون بوقوف المجتمع إلى جانبهم، أي أكثر من ثلاثة ارباع المجتمع، في مقابل نصف الربع تقريباً (١٣.١%)، مع نسبة حياد أو تردد (١٠.٧%)، والمتوسط الحسابي (٣.٨٦%) بتقدير جيد، أي أن هناك مستوى جيداً من الثقة بإيجاد الاخرين للوقوع الى جانبهم، فمستوى الثقة الاجتماعية مرتفع نسبياً من هذه الناحية، الا أن ربع العينة تقريباً يعانون من ضعف الثقة المتأكدون والحياديون. والملفت أن (٢.٤%) وهي نسبة ضئيلة جداً لا يثقون أبداً بالمجتمع أفراداً أو هياكل اجتماعية، فقد ينضمون الى فئة المهمشين اجتماعياً. وهنا نلاحظ ثبات

كتلة الثقة، أي حصول (أوافق وأوافق بشدة) على نسب عتاية جداً ومتوسط حسابي عالي نسبياً مؤكداً أن مجتمع الدراسة لا يزال يحتفظ بخصائص المجتمع المتضامن. وهذه النسبة تعكس وجود ما يسمى بالروابط القوية التي تظهر بوضوح في اوقات الأزمات. أما ظاهرة الحياد المنخفض (١٠.٧%) فيعني أن الثقة الاجتماعية في الإقليم هي قضية تجارب معاشة؛ فالمواطن إما أنه جرب الوقوف معه في أزمة فصارت لديه قناعة تامة[٥٣]، أو خُذل فصار لديه موقف سلبي حاسم[٥٤]. وأما تفسير ارتفاع الثقة بوقوف المجتمع بجانب الفرد (٣.٨٦) فيبدو انها راجعة الى جملة من الامور، من بينها الموروث الثقافي والاجتماعي، حيث أن المجتمع في الإقليم يعتمد على منظومة التكافل (العشائري، العائلي، والمناطقي). وهذه المنظومة تعمل كشبكة أمان موازية للمؤسسات الرسمية، مما يجعل الفرد يشعر بأنه ليس وحيداً عند وقوع الشدة. والأمر الثاني فهو الذاكرة الجمعية للأزمات وفق وجهة نظرنا، حيث أن الإقليم قد مرّ بأزمات وتحديات كبرى (حروب، نزوح، أزمات)، وفي معظم تلك المحطات كان الدور المجتمعي والتعاون بين الأفراد هو العامل الحاسم للبقاء والتجاوز، مما رسخ هذه الثقة لدى (٧٦%) من العينة.

اما ما يثير الجدل فهو مفارقة الـ (١٣.١%)، حيث أن وبجود نصف الربع من العينة تقريباً في خانة (عدم الثقة) هو رقم لا يستهان به. فهؤلاء يمثلون (افجوة التماسك الاجتماعي). والسؤال الجدلي هنا: لماذا لا يثق هؤلاء؟ فقد يكون ذلك ناتجاً عن التذمر الاجتماعي في المدن الكبرى، حيث تضعف الروابط التقليدية[٥٥]. ونتصور أن تلك الظاهرة ناتجة عن جملة من العوامل ومن ضمنها الشعور باللاعدالة الاجتماعية وضعف الدعم الاجتماعي، مما يولد نوعاً من الإحساس بالاغتراب عن المجتمع. والملفت للنظر أن (٢.٤%) من العينة قد صرحت بلا أوافق بشدة، وخطورة ذلك كما أشرنا الى ذلك في اكثر من مناسبة، أن هذه الفئة هي الأكثر خطورة فعدم الثقة المطلق هو المحرك الأول للهجرة أو الانعزال السلبي[٥٦]. وهؤلاء الأفراد قد فقدوا الأمل الاجتماعي، مما يجعلهم خارج دائرة الضبط الاجتماعي التقليدي. فتظهر نتائج الجدول رقم (١٠) أن المجتمع الكوردستاني لا يزال يتمتع برأس مال اجتماعي مرتفع نسبياً في جانبه التضامني، حيث بلغت نسبة الواثقين بمساندة المجتمع لهم عند الأزمات أكثرية العينة. وترى الدراسة أن هذا الارتفاع يعود الى متانة الروابط الأولية والذاكرة الجمعية التي تعتز بقيم التكافل. الا أن وجود نسبة (١٣.١%) من غير الموافقين يدق ناقوس الخطر حول تزايد نزعات الاغتراب الاجتماعي لدى فئة لا يستهان بها، مما يستوجب سياسات اجتماعية تعيد دمج هذه الفئات وتعزز ثقتها بالهياكل المجتمعية والمؤسسية. **فالتحدي هنا، يكمن في أن** نسبة معتبرة من العينة تعانون من انعدام الثقة والأمان، وهي نسبة مقلقة، لابد من معرفة الاسباب والمبادرة لتقليل المخاطر

والتحديات. **لذلك نوصي بتعزيز الثقة والأمان، عن طريق** برامج بناء الثقة بين المكونات، واليات حماية اجتماعية، وعدالة في توزيع الموارد، مع إتخاذ اليات **تعزيز الشعور بالقيمة، بتوفير فضاءات للحرية في** منصات للتعبير عن الآراء، وإشراك فعلي في عمليا صنع القرار.

الفرع الثانيً– بعد التلاؤم: القبول والاندماج والتقدير

أولاً– الشعور بالوجود القيمي في المجتمع:

الجدول رقم (١٠)

الشعور بالوجود القيمي في المجتمع

أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا اوافق		لا أوافق بشدة	
التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية
٩٣	%٣٢.١	١٢٤	%٤٢.٨	٣٩	١٣.٨	٢٨	%٩.٧	٦	%٢.١
المجموع العام									٢٩٠
النسبة المؤوية العامة									%١٠٠
المتوسط الحسابي العام									٣.٩٣
الانحراف المعياري									١.٠١
التقدير									جيد

يظهر الجدول أن كتلة التأييد مرتفعة، فنسبة الذين يشعرون بقيمة وجودهم بلغت الـ (٧٤.٩%) مقابل المعارضين (١١.٩%) أي الذين لا يشعرون بالقيمة، مع نسبة حياد معتبرة (١٣.٨%)، وهي نسبة مقلقة في نظر الدراسة، ولابد من التحرك السريع لبحث الأسباب والعوامل ومعالجتها قبل أن تتحول الى بؤرة من المشاكل الاجتماعية بل وحتى السياسية. أما المتوسط الحسابي للعبارة فقد وصل الى (٣.٩٣%) وهو متوسط مريح الى حد ما بل وجيد إحصائياً. الا أن أكثر من ربع العينة من المعارضين والمحايدين لا يشعرون بقيمة وجودهم في المجتمع أمر مقلق.

فذلك المتوسط الحسابي يعكس حجم التلاؤم كحالة من فاعلية الذات، فالشعور بالقيمة هو المحرك الأساس للمواطنة؛ فالفرد الذي لايشعر بقيمته لن يحرص على حماية الملكية العامة أو المشاركة في الانتخابات. فإنحسار منطقة الحياد (١٣.٨%)، يؤكد أن قضية (القيمة الوجودية) هي قضية مشاعر حادة ومباشرة. فالمواطن في الإقليم لديه حكم قطعي تجاه مكانته الاجتماعية. حيث أن الدلالات الإحصائية ولاسيما المتوسط يعكس تلك حالة من فاعلية الذات التي تشعر بقيمتها

كمواطن فاعل بطبعه؛ مدركاً أن لوجوده وزناً في المعادلة الاجتماعية. أما مفارقة الـ (١١.٨%) المقلقة للشعور بانعدام القيمة، فيستوجب الوقوف عنده لأمرين، الأول عتبة التهميش، كون الشعور بإنعدام القيمة هي الخطوة الأولى نحو الإغتراب الاجتماعي، فعندما يشعر الفرد أن وجوده لا يشكل فرقاً في مجتمعه، يبدأ بالبحث عن قيمة بديلة، ربما في جماعات فرعية منغلقة، أو عبر الإنعزال الكلي، أو الهجرة، أو حتى الإجرام، كتجارة المخدرات أو السرقة والإختلاس وما شاكل ذلك، لتعويض ما فقده من القيمة، وفق وجهة نظره[٥٧]. والأمر الثاني علاقة القيمة بالأدوار، فقد تعود هذه النسبة لغياب الفرص الحقيقية لفئات معينة (كخريجي الجامعات والمعاهد)، حيث يربط الفرد قيمته بدوره الإنتاجي أو قدرته على التأثير. فإذا كان المجتمع لا يمنح الفرد دوراً واضحاً، فإنه يسحب منه الشعور بالقيمة تلقائياً. فبالمقارنة مع الأمان النفسي (٣.٨٦)، نلاحظ أن الشعور بالقيمة (٣.٩٣) متقاربان جداً، وهذا يعني أن المجتمع يوفر أماناً للأفراد، الا انه أكثر نجاحاً بقليل في إشعارهم بالأهمية. فالفرد يشعر بأنه بالحماية والامان النفسي ما زال يشعره وكأنه شريك فاعل ومؤثر. وترى الدراسة أن هذا المؤشر يعكس نوعاً من التهميش الصامت الذي قد ينجم عن تركز الأدوار والفرص في فئات محددة، مما قد يحول هذه الكتلة السلبية الى بؤرة محتملة للعزوف الاجتماعي أو السياسي، كعدم المشاركة في الانتخابات أو المشاركة بالأوراق الباطلة وهو ما توضح في عدد من العمليات الانتخابية مؤخراً، أو غيرها من المظاهر[٥٨].

ثانياً- عدم الشعور بالإغتراب الاجتماعي:

الجدول رقم (١١)

عدم الشعور بالإغتراب الاجتماعي

أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا اوافق		لا أوافق بشدة	
التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية
١٠٩	%٣٧.٦	١٠٥	%٣٦.٢	٣٤	%١١.٧	٣٧	%١٢.٨	٥	%١.٧
المجموع العام									٢٩٠
النسبة المؤوية العامة									%١٠٠
المتوسط الحسابي العام									٣.٩٥
الانحراف المعياري									١.٠٥
التقدير									جيد

يبين الجدول أن ما نسبته (٣٣.٨%) لايشعرون بالإعتراب الاجتماعي، مقابل (١٤.٥%) يشعرون به، أما الحياد (١١.٧%) فقد يكون حياداً جزئياً، مثلاً مغتربون مجتمعياً الا انهم يحضون بالاحتواء من الجماعة التي ينبمون اليها والعكس صحيح. لذلك؛ لابد من إضافة تسبتهم الى كتلة المعارضة لترتفع الى (٢٦.٢%) أي ما يزيد عن الربع. وهي نسبة مقلقة كونها يقارب ربع أفراد المجتمع. وهي قريبة من نسبة مَن لايشعرون بالقيمة في المجتمع وهذا ما يعكس دقة المقياس وحساسته وصدقه البنائي. ولو نظرنا الى المسالة من وجهة نظر المتوسط الحسابي (٣.٩٥) لوجدناه في تقدير جيد مرتفع. أما المتوسط الحسابي لبعد التلاؤم، فقد بلغ (٣.٩٥)، ويدل على مستوى جيد من القبول والاندماج والتقدير الذاتي والمجتمعي. ويشير الى حالة يمكن أن نطلق عليه (التجذر الاجتماعي). فرفض (٧٣.٨%) من العينة فكرة الإغتراب يعني بنظرنا أن الإقليم يمتلك بيئة حاضنة قادرة على إحتواء أفراده نفسياً واجتماعياً. فتقارب نسبة المغتربين (١٤.٥%) مع نسبة من لا يشعرون بالقيمة (١١.٨% تثبت أن الأداة تقيس المفاهيم بدقة، فـ (انعدام القيمة) تعتبر مقدمة منطقية للإغتراب. والمفارقة تكمن في (القيمة) مقارنة (بالإغتراب)، والتي نجد أن هناك أفراداً يشعرون بعدم القيمة الا أنهم لا يشعرون بالاغتراب. وتفسير ذلك ترجعه الدراسة الى أن الفرد قد يشعر بأنه مهمش من ناحية الأدوار أي لا دور له أو لا قيمة مضافة لعمله، الا أنه لا يزال يشعر بأنه جزء من النسيج الاجتماعي (منتمٍ إلى اللغة، الأرض، العادات، الأهل التاريخ، التراث الموروث الثقافي، والمصير المشترك). وهذا يفسر لماذا يظل المواطن في الإقليم متمسكاً بهويته على الرغم من أنه يعاني من تهميش إقتصادي أو سياسي بل وحتى إجتماعي أحياناً[٥٩]. أو يسشعر باللاعدالة التوزيعية.

واما تحليل الفئة المحايدة (١١.٧%) التي وصفناها بالحياد الجزئي، الذي قد يكون في حالة اغتراب هجين؛ أي أنه قد يجد احتواءً في جماعة فرعية ما (العشيرة أو الحزب أو الجماعة) غير أنه يشعر بالاغتراب تجاه المجتمع الكلي[٦٠]، مما يجعله غير قادر على حسم إجابته. فالتفسير السوسيو – سياسي لذلك تكشف أن الاغتراب كمنبئ، حيث أن نسبة (٢٤.٢%) (بعد إضافة الحياد) تمثل كتلة الخطر الكامن في علم الاجتماع السياسي. هذه الكتلة هي المحرك النفسي – الاجتماعي للحركات الاحتجاجية أو نزعات أو نوع من التمرد. فالاغتراب هو حالة من انفصام العلاقة بين الفرد ومعايير مجتمعه، مما يجعله غريباً في ذلك المجتمع. الا أن نسبة الـ (١٤.٥%) المصرحة صراحة بالاغتراب، فغالباً ما يكون نتيجة للعنف الهيكلي (ضعف الفرص، غياب العدالة في التوزيع، أو انسداد قنوات التعبير، أو التهميش والإقصاء)، وفقاً ليوهان كالتونك.

وبما أن الشعور بالقيمة والشعور بالإغتراب وجهان لعملة واحدة، فالتحليل الإحصائي المقارن يكشف بعض الأمور، فالمتوسط الحسابي (٣.٩٥) لعدم الشعور بالإغتراب أعلى من متوسط

الشعور بالقيمة (٣.٩٣)، وهذا يعني أن المواطن قد يشعر أحياناً بأن قيمته وتأثيره محدودان،وبالرغم من ذلك لا يشعر بالغربة. كونه يشعر بالإنتماء إلى الأرض، اللغة والتاريخ كانتماء هوياتي، حتى وإن كان عاتباً على توزيع الأدوار كانتماء وظيفي.

الفرع الثالث– بعد المشاركة الفاعلية:

أولاً– الحرص على المشاركة في الأنشطة والفعاليات المجتمعية:

الجدول رقم (١٢)

الحرص على المشاركة في الأنشطة والفعاليات المجتمعية

أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا اوافق		لا أوافق بشدة	
التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية
١١٦	%٤٠	١٠٥	%٣٦.٢	٣٩	%١٣.٤	٢٤	%٨.٣	٦	%٢.١
المجموع العام									٢٩٠
النسبة المؤوية العامة									%١٠٠
المتوسط الحسابي العام									٤.٠٤
الانحراف المعياري									١.٠٢
التقدير									جيد

أظهر الجدول بيانات ملفتة للنظر، فنسبة المشاركين في الانشطة المجتمعية عالية جدا (٧٦.٢%)، ونسبة ضئيلة جداً أي كتلة المعارضة، وتفوق نسبة الحياد على كتلة المعارضة (١٣.٤%) في مقابل (١٠.٤%)، وأما المتوسط الحسابي فقد بلغ (٤.٠٤%) وهو مستوى جيد مرتفع يدل على أن مستوى المشاركة المجتمعية مرتفع، وهو مؤشر إيجابي على التماسك الاجتماعي من ناحية المشاركة المجتمعية الفعالة.

هنا تم رصد نقاط مثيرة للجدل منها الحياد العالي (١٣%)، وتفوقه على المعارضة (١٠.٤%) وهذا ما يفتح باباً للنقاش مفاده أن دقة المصطلح (أحرص) مقصود ومتعمد، حيث أن استخدامه قد وضع المستجيب أمام اختبار للضمير؛ فمن يشارك صدفة أو بشكل متقطع لم يفضل إختيار (أوافق بشد) بل وقد تجنب أختيار الموافق، فإنسحب الى المحايد. وهذا ما قد رفع من الصدق التمييزي للعبارة، وجعل المقياس والنموذج حساساً جداً للسياق العام للمجتمع. حيث أن المشاركة الإنتقائية، التي قد يشير الحياد هنا الى وجود فئة ترغب في المشاركة لكنها لا تجد الأنشطة التي تلبي طموحها أو تتوافق مع ميولها، فهم ليسوا معارضين للمبدأ، بل ينتظرون الفرصة المناسبة. أما حيوية المجتمع، التي تم إظهارها من خلال كلمة (أحرص) والانتقال من الشعور الى الفعل بالمقارنة مع العبارات السابقة، فنلاحظ أن متوسطها (٣.٩٥) أعلى بقليل من الأمان النفسي (٣.٩١) والشعور بالقيمة (٣.٩٣). وترجع الدراسة ذلك الى أن أفعال أفراد المجتمع تسبق مشاعرهم أحياناً؛ فهم يحرصون على التواجد والمشاركة الاجتماعية حتى وإن كان لديهم عتب أو نقص في الشعور بالقيمة أو الأمان النفسي. وهذا ما يمكن أن نطلق عليه بالمواطنة المرنة. وأما التماسك من دون التفاعل فالمشاركة في الأنشطة (مهرجانات، مناسبات قومية، حملات تطوعية، أنشطة مجتمعية، تبرعات وأعمال خيرية) فهي المصنع الذي ينتج الهوية الجامعة. وارتفاع هذا المؤشر يعد الضمانة الحقيقية لمنع التفكك الاجتماعي، او حتى ضد ضعف التماسك الاجتماعي. فتشير نتائج الجدول رقم (١٩) الى أن بعد المشاركة السلوكية هو أحد أقوى دعائم الإنتماء في إقليم كوردستان.

ثانياً- الحرص على المساهمة في تحسين الظروف المعيشية في المجتمع:

الجدول رقم (١٣)

الحرص على المساهمة في تحسين ظروف المعيشة لأفراد المجتمع

أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا اوافق		لا أوافق بشدة	
التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية
١٢٠	%٤١.٤	١١٩	%٤١	٢٧	٩.٣	١٦	%٥.٥	٨	%٢.٨
المجموع العام									٢٩٠
النسبة المؤوية العامة									%١٠٠
المتوسط الحسابي العام									٤.١٣
الانحراف المعياري									٠.٩٨
التقدير									جيد

الجدول يبين كتل التأييد والمعارضة بالتتالي (٨٢.٤%)، و(٨.٣) مع نسبة حياد معتبرة (٩.٣%)، ومتوسط حسابي نسبته (٤.١٣%) بتقدير جيد، ويعكس شعوراً قوياً نسبياً بالمسؤولية المجتمعية. فيبدو أن كثرة الأزمات في الاقليم وتراكمها، جعل الفرد منشغلاً بنفسه ودائرته الضيقة (الأسرة، الأصدقاء، زملاء العمل، العشير، والمكون) أكثر من المجتمع في كثير من الحالات أولاً، وثانياً فتدني مستويات الدعم يقلل من دافعية المسؤولية المجتمعية، إذ كيف يشعر فرد بالمسؤولية العالية في الوقت الذي لا يجد الدعم الكافي من أفراد المجتمع، أو من هياكله الاجتماعية أو مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية، فهي علاقة تبادلية في غاية القوة. ونجد أن المتوسط الحسابي للعبارتين متقارب جداً (٤.٠٤) و(٤.١٣)، وتفسير ذلك قد يكون النزعة الدينية، أو و الدافع القومي، أو حتى أو الحافز الإنساني[٦١]. فنوع من الإرتباط بين المسؤولية الفردية والواقع المعيشي في إقليم كوردستان تبرز خلال الدلالات الرقمية. كون انحسار الحماس المجتمعي يتبين من خلال مؤشرات جمة، منها: المتوسط الحسابي (٤.١٣)، وكما تم ملاحظته بدقة، فهو ضمن النطاق الإيجابي إحصائياً، الا أنه يعكس تراجعاً نسبياً في الإندفاع نحو الشأن العام مقارنة بـ (حل مشكلات الأصدقاء) (٤.١٧). أما كتلة المعارضة والحياد (١٧.٦%) تجاه الحرص على المساهمة في تحسين الظروف المعيشية العامة مؤشر غير جيد. أما نسبة الحياد المعتبرة (٩.٢%) وحدها، تعتبر من نسب الحياد المتدنية وبشكل ملحوظ مقارنة بالعبارات الأخرى. وهذا التردد يعكس حالة من الحيرة السلوكية؛ كون الفرد يرغب في المساهمة الا أنه يشعر بالعجز أو بعدم جدوى المبادرة الفردية في ظل الأزمات الكبرى. وهنا لابد من التنبه لنقطة مهمية وحساسة في الآن ذاته الا وهي (الأنا) في مقابل (النحن) في زمن الأزمات فالدراسة تفسر هذه الفجوة في المسؤولية المجتمعية بالإنكفاء على الدوائر الضيقة حيث أن توالي الأزمات قد دفعت بالفرد نحو إستراتيجية البقاء الشخصي. فبزيادة الضغوط المعيشية، تتقلص دائرة المسؤولية من المجتمع الكلي لتنحصر في الأسرة والأصدقاء. وهذا قد يفسر لماذا سجلت عبارة مساعدة الأصدقاء (٤.١٧)، بينما عبارة الحرص على المساهمة في تحسين الظروف قد سجلت (٤.١٣)!. أما الثانية فالعلاقة التبادلية التي لم ترق لبعض أفراد العينة. وتكمن المفارقة في أن نسبة كبيرة من الذين وافقوا قد يكون دافعهم أخلاقياً أو دينياً، أي أنهم يشعرون بالمسؤولية كواجب، لكنهم قد لا يمارسونها كفعل بسبب الإحباط العام[٦٢]. وترى الدراسة أن المجتمع الكوردستاني يعاني من حالة الإجهاد التضامني. فالرغبة في التحسين موجودة، غير أن القدرة أو الدافعية تآكلت بسبب تراكم الأزمات وعدم رؤية نتائج ملموسة للمبادرات السابقة.

المطلب الثاني– أبعاد (المسوؤلية والدعم) و(الاعتزاز والإفتخار)

الفرع الأول– بعد الدعم والشعور بالمسؤولية:

أولاً– المشاركة في حل المشكلات:

الجدول رقم (١٤)

مشاركة الأصدقاء في حل المشكلات

أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا اوافق		لا أوافق بشدة	
التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية
١٢٧	%٤٣.٨	١١٤	%٣٩.٣	٢٦	%٩	١٧	%٥.٩	٦	%٢.١
المجموع العام									٢٩٠
النسبة المؤوية العامة									%١٠٠
المتوسط الحسابي العام ٣.٨٧									٤.١٧
الانحراف المعياري									٠.٩٤
التقدير									جيد

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة (٨٣.١%) وهي كتلة التأييد، في مقابل كتلة معارضة ضئيلة إحصائياً(٨%)، أما الحياد فهي (٩%) فقط أي أننا أمام نوع من الاستقطاب لصالح كتلة الاتأييد، مع متوسط حسابي عال (٤.١٧)، والذي يدل على تفاعل اجتماعي قوي ودعم متبادل على المستوى الشخصي، بل وحتى على مستوى الجماعات. والمتوسط الحسابي لبعد المشاركة والفاعلية (٤.٠٩) الذي قييم بمستوى الجيد من المشاركة والفاعلية المجتمعية. فتعتبر من النقاط القوية، التي لابد من الاستفادة منها، **في** مسالة الشعور بالإنتماء الاجتماعي، والشعور بالإنتماء العام، والتماسك الاجتماعي في الاقليم، وذلك بإستثمار المشاركة العالية عن طريق: بناء شبكات اجتماعية لتحويل المشاركة الفردية الى مشاركات جماعية منظمة هادفة، وتوفير البيئة الملائمة لمشاريع تنموية مجتمعية. فالدلالات الرقمية تشير الى نوع من طفرة التضامن العضوي، والدليل هو تجاوز المتوسطاً الحسابي للفقرة عتبة الـ (٤.٠٠) درجة (٤.١٧)، القريب جداًمن مستوى (الامتياز). وهذا الرقم يثبت أن التفاعل البيني يعتبر الركيزة المتينة التي يستند اليها الإنتماء والشعور به في الإقليم. أما كتلة التأييد (٨٣.٢%)، فهي النسبة الكاسحة التي تعني أن تقديم العون وحل مشكلات الآخرين هو معيار اجتماعي عام وليس مجرد سلوك فردي، بل تقليد أو عرف إجتماعي، يتلزم به الفرد ويتم تنشئته عليه اجتماعياً. وأما تدني الحياد (٩%) فهو أقل نسبة حياد

في الدراسة قاطبة. وهذا يعكس أن المبادرة في المساعدة تعتبر من القيم المتجذرة التي لا تقبل التردد بشأنه في الوسط لدى المواطن. فقوة الروابط الأولية تم تفسيرها كنتيجة استثنائية من مدخلين الأول: أن التماسك الاجتماعي عفوي. فتفوق متوسط حل مشكلات الأصدقاء (٤.١٧) على متوسط المشاركة في الأنشطة المجتمعية (٤.١٣) يشير الى أن التماسك في الإقليم تلقائي أكثر مما هو منظم ومدروس، ويندرج ضمن التضامن العضوي. والأفراد يثقون في شبكات الصداقة والقرابة أكثر من ثقتهم في المؤسسات الرسمية، أو الهياكل الاجتماعية أو حتى مؤسسات المجتمع المدني[٦٣]. أو أن الأمر يعود الى تجنب إفشاء الأسرار، أو الكلف المادية، أو التعقيدات الإدارية[٦٤]. والثانية تجاوز الهويات الفرعية: فإمتداد هذه المساندة للأصدقاء من مكونات وفئات مختلفة يشير الى أن هذا السلوك يعمل كجسر اجتماعي مدعوم برأس المال الاجتماعي والتكافل والتضامن الاجتماعي يربط بين المكونات المختلفة في الإقليم[٦٥]، مما يقلل من حدة النزاعات المجتمعية، والحيلولة من عدم تصعيدها .

والمفارقة هنا، على الرغم من أن الأفراد مستعدون لحل مشكلات بعضهم بنسبة (٨٣.٢%)، الا أن ما تم ملاحظته في الجداول رقم (١٥) أن الشعور بالبيئة الداعمة أقل (٧٧.٢%). فالمشكلة لا تكمن في المجتمع كأفراد، بل كمنظومة. فالمواطن معطاء بالفطرة، الا أنه يحتاج الى قنوات لتحويل هذا العطاء من جهد شخصي الى مبادرات منظمة تساهم تعزيز اسس الاستقرار المجتمعي المستدام. وهنا توجت نتائج بعد المشاركة والتفاعل المتمثلة في الجدول (١٩) التي سجلت متوسطاً حسابياً مرتفعاً (٤.٩). لذلك ترى الدراسة أن هذا المؤشر يمثل العصب الحيوي للانتماء في الإقليم والشعور به؛ حيث تبرز قيمة التضامن الاجتماعي في أبهى صورها من خلال الوقوف مع الآخرين في الأزمات. وتعتبر هذه النتيجة نقطة قوة إستراتيجية تبرهن على أن المجتمع يمتلك نظاماً داخلياً للضبط والمساندة والتعزيز يتجاوز الإنتماءات الفرعية[٦٦]، مما يضع صناع القرار أمام مسؤولية تحويل هذا التضامن الفطري الى شبكات اجتماعية ومبادرات رسمية منظمة وهادفة ومشاريع تنموية تستثمر هذه الروح الإيجابية العالية.

ثامياً- أشعر أن مجتمعي يوفر لي بيئة داعمة لتحقيق أهدافي:

الجدول رقم (١٥)

الشعور بتوفير بيئة داعمة لتحقيق الأهداف

أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا اوافق		لا أوافق بشدة	
التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية

١٠٨	٣٧.٢	١١٦	%٤٠	٣٠	%١٠.٣	٣٠	%١٠.٣	٦	%٢.١
المجموع العام									٢٩٠
النسبة المؤوية العامة									%١٠٠
المتوسط الحسابي العام									٤.٠٠
الانحراف المعياري									١.٠٣
التقدير									جيد

من خلال الأرقام المبينة في الجدول أعلاه الانجدار الحاد، فكتلة التأييد (٧٧.٢%)، وكتلة المعارضة (١٢.٤%)، فيما لو تم إضافة الحياد اليها، لما لديها من ملاحظات جوهرية، فستصل الى (٢٢.٧%)، وهذا ما يشير الى أمرين: درجة الاستقطاب المعتدلة إحصائياً، ونسبة عالية من نوع من الاستياء، وضعف الثقة ومستوى رأس المال الاجتماعي. اما المتوسط الحسابي (٤.٠٠)، بتقدير جيد عالي، فهو كذلك مؤشر جلي على قوة الثقة، من جهة والتوقع الايجابي. **أما المتوسط الحسابي لبعد المسؤولية والدعم، فقد بلغ مجتمعة (٤.٩)** أي أنه واقع في مستوى **جيد مرتفع وي**عتبر من الابعاد **الاقوى، لسببين اساسيتين، أولها أن نسبة من لا يشعرون بدعم المجتمع لأهدافهم** والمحيدون معاً أقل من الربع، والثانية نسبة المعارضة الشديدة ضئيلة جداً.

والتفسير المحتمل لوجود ذلك الاحباط راجع الى أربع أسباب رئيسة: ضعف البنية المؤسسية الداعمة، إحباط من الظروف الاقتصادية والسياسية، شعور بالعجز عن التأثير، ووجود فجوة بين الفرد والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الاقليم. وأما خطورة الموقف فيتمثل في ثلاث محاور أساسية: ضعف التماسك الاجتماعي، وقد يزيد من دوافع الهجرة (الداخلية والخارجية)، ويقلل من المشاركة في التنمية المستدامة الشاملة. أما التحليل الذي يربط بين البيئة الداعمة وإستقرار الإنتماء في إقليم كوردستان، فالدلالات الرقمية تؤشر إلى حالة من البيئة الطاردة. فالمتوسط الحسابي (٤.٠٠) رغم علوه، ووقوعه في النطاق الإيجابي إحصائياً لا ينفي خطورته سوسيولوجياً. الا أنه يبقى على عتبة القلق؛ فهو يشير الى أن الفرد في الإقليم يعتمد على الأصدقائه في حل المشكلات(٤.١٧) أكثر مما يثق في بيئته المجتمعية كحاضنة لتحقيق طموحاته. وبموازاة ذلك نجد كتلة المعارضة (١٢.٤%) من النسبة السلبية الدنيا في الدراسة، ويشير الى إن شعور أقل من نصف ربع المجتمع غير داعمة. فهو دليل على وجود عنف هيكلي أو انسداد في الفرص[٦٧]، مما يحول الطموح الفردي الى عبء بدلاً من أن يكون محركاً للتنمية.

ومفارقة الدعم والمسؤولية، يظهر بوضوح في العلاقة بين الفرد والمجتمع، ففي هذا الجانب تعاني من فتور متبادل نسبي، وتفسرها الدراسة بأن هناك نوع من علاقة المنفعة التبادلية، فعندما يشعر الفرد أن المجتمع لا يخدم أهدافه (٤.٠٠)، فإنه على الأكثر يتصل تلقائياً من مسؤوليته تجاه المجتمع (٤.١٣). وهذه النتيجة تثبت أن الإنتماء في الإقليم يمر بمرحلة الإنتماء المشروط بالمنفعة والدعم، وليس الإنتماء العاطفي المطلق. بل يبدو أنه قد بدأ بالتبلور متصفاً بالعقلانية اكثر من العاطفية. والاستقطاب المعتدل بوجود (٢٢.٧%) من المستائين (جمعاً مع المحايدين) يدل على أن ربع المجتمع يعيش حالة (انتظار سلبية). وهؤلاء نعتبرهم مشاريع للهجرة أو السخط، لأنهم يرون في (المكان) و(البيئة الاجتماعية) عائقاً أمام (الطموح أو الحلم لتحقيق الاهداف).

وما يثير الجدل هنا، هو الفجوة المؤسسية، وأخطر ما في ذلك ليس الفقر الاقتصادي، بل (اللاأمل). فعندما يشعر الفرد بالعجز عن التأثير، ينكفئ على ذاته، مما يضعف المواطنة الفاعلة. وأما غياب الوسيط، فهي نتيجة تعكس الفجوة بين الفرد والمؤسسات. ويبدو أن مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية لم تنجح كوسيط في خلق بيئة التمكين نسبياً[٦٨]، مما ترك الفرد وحيداً في مواجهة تحديات تحقيق أهدافه، وليس حل مشكلاته فحسب. وعليه؛ يعتبر هذه الصفة من النقاط الحرجة في مسألة الشعور بالانتماء، على الرغم من تسجيله متوسطاً حسابياً عالياً نسبة استياء منخفضة. وتعتبر الدراسة أن ذلك خلل في وظيفة (احتواء المجتمع لأفراده). وإن تقارب هذا المتوسط مع متوسط المسؤولية المجتمعية يؤكد أن الفرد يربط مستوى انتمائه بمقدار ما يوفره المجتمع من فرص النمو. وبناءً عليه، فإن هذا البعد يمثل حلقة ضعيفة للتماسك الاجتماعي في الإقليم، حيث أن استمرار شعور ربع العينة بالعجز عن تحقيق أهدافهم في البيئة المحلية يمثل دافعاً قوياً نحو الاغتراب النفسي والاجتماعي والهجرة، أو التوجه نحو اللاإنحراف أو الجريمة.

الفرع الثاني- بعد الاعتزاز والإفتخار:

أولاً- الإفتخار بعضوية المجتمع:

الجدول رقم (١٦)

افتخر بعضوية المجتمع

أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا اوافق		لا أوافق بشدة	
التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية
١٥٣	%٥٢.٨	٥٨	%٢٩.٣	١٩	%٦.٦	٢٨	%٩.٧	٥	%١.٧

المجموع العام	٢٩٠
النسبة المؤوية العامة	%١٠٠
المتوسط الحسابي العام	٤.٢٢
الانحراف المعياري	١.٠٤
التقدير	ممتاز

يبين الجدول تأييد عال من أربع نواحي، الأولى كبر حجم التأييد (٨٣.١%)، وضآلة المعارضة (١١.٤%)، وتدني المعارضة الشديدة (١.٧%) وتدني مستويات الحياد (٦.٦%)، وأما المتوسط الحسابي أي المؤشر الايجابي اخامس فقد بلغ (٤.٢٢) كمؤشر إيجابي على الهوية الجماعية والإعتزاز بالإنتماء الى مجتمع الاقليم.

مما يظهر لنا أن الإعتزاز الوجداني يعتبر أحد أقوى ركائز الشعور بالإنتماء في الإقليم. فالدلالات الرقمية تشير الى سيادة العاطفة الجمعية، بدليل أن المتوسط الحسابي قد وصل ألى تقدير الامتياز، وهو يعكس حالة من الاعتزاز بالهوية المجتمعية. فالفرد هنا يربط تقديره لذاته بتقديره الاجتماعي ،نتساباً للمجتمع. وهذا يدل على أن الافتخار ليس مجرد مجاملة اجتماعية، بل قناعة راسخة لدى شريحة واسعة جداً. كذلك انحسار (المعارضة الشديدة) (١.٧%) فحسب، وهذه النسبة الضئيلة تؤكد أن (الرفض الكلي) للمجتمع ككيان هو إستثناء وليس قاعدة، مما يعزز فرضية (التجانس الوجداني). أما مفارقة الفخر العالي مقابل الدعم الضعيف، فتظهر هنا واحدة من أهم النقاط المثيرة للجدل في الدراسة عند إدراء مقارنة بينهما، فنلاحظ أن الفخر الصامد، حيث أنه وعلى الرغم من أن الفرد قد يشعر بالدعم أقل لتحقيق أهدافه الشخصية، الا أنه يرفض التخلي عن فخره بالإنتماء إلى المجتمع ومدى شعوره بذلك. والدراسة تفسر ذلك بأن الإنتماء والشعور به في الإقليم هو انتماء قيمي – تاريخي أكثر منه وظيفي – نفعي[٦٩]. فالفرد يفتخر بمجتمعه كـ(أصل وهوية) حتى وإن عانى من قصور في الخدمات أو الدعم. وهذا ما يمكن أن نطلق عليه بالهوية العابرة للأزمات. وأن الفرد بدأ أكثر توازناً أي أنه يستعين بالعقلانية والعاطفية في عملية صنع القرار الفردي والمجتمعي، ووفق تقديراته يتخذ القرار. وأن الهوية الجماعية تعتبر صمام أمان فهذا الارتفاع (٤.٢٢) هو مؤشر على أن تلك الهوية قوية. ففي مكونات مجتمع الإقليم، غالباً ما يتغذى هذا الافتخار على الموروث الثقافي، النضال التاريخي، واللغة والعادات والأعراف والقيم المشتركة، علاوة على المصير المشترك[٧٠]. فهذا الافتخار يمثل اللاصق الاجتماعي أو الصمغة الاجتماعية التي تمنع انهيار المجتمع في أوقات المحن السياسية أو الأزمات الاقتصادية أو النزاعات المجتمعية؛ فالفرد الذي يفتخر بمجتمعه يظل

مستعداً للتضحية من أجله. فالمؤشرات تدل على أن بعد الإعتزاز يمثل القوة الدافعة للشعور بالإنتماء في إقليم كوردستان، حيث بلغت نسبة الإفتخار بالإنتساب للمجتمع عاليو جداً. وترى الدراسة أن هذا الارتفاع يعكس متانة الهوية الجماعية وقدرتها على الصمود أمام التحديات الكبرى؛ فالمواطن يفصل بين رضاه عن الواقع المعيشي وبين اعتزازه بهويته المجتمعية، وتخلص الدراسة الى أن هذا الافتخار هو الركيزة التي تحافظ على التماسك الاجتماعي في الإقليم. فالارتباط الوجداني هنا عنصر حاسم، حيث أن ضالة (المعارضة الشديدة) تعني أن بذور الكراهية غير نشطة تقريباً، والمعارضين هم في الغالب معاتبون وليسوا منسلخين عن الهوية[٧١].

ثانياً- الشعور بإنسجام الهوية

الجدول رقم (١٧)

الشعور بإنسجام الهوية

أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا اوافق		لا أوافق بشدة	
التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية	التكرار	النسبة المؤوية
١٦١	٥٥.٥	٨٤	%٢٩	١٧	%٥.٩	٢٤	%٨.٣	٤	%١.٤
المجموع العام									٢٩٠
النسبة المؤوية العامة									%١٠٠
المتوسط الحسابي العام									٤.٢٩
الانحراف المعياري									٠.٩٧
التقدير									ممتاز

يكشف الجدول إتجاهاً إيجابياً جداً (موافق وموافق بشدة) قد حقق نسبة (٨٤.٥%) متجاوزة ثلاث أرباع العينة، في مقابل الاتجاه السلبي أي كتلة المعارضة التي لم تصل الى نصف الربع (٩.٧%)، فحتى لو تم اضافة كتلة الحايد (٥.٩%)، فهي اقل من الربع بكثير، أي أن نسبة عالية أحصائياً يشعرون بانسجام هويتهم مع قيم المجتمع في الاقليم. فذلك الانسجام القيمي، يعتبر حجر الزاوية في إستقرار المجتمع، فالدلالات الرقمية تشير إلى نوع من التناغم الهوياتي، كالمتوسط الحسابي (٤.٢٩) الذي يمثل مستوى مرتفعاً جداً، قريبا من متوسط الافتخار (٤.٢٢). مشيراً الى أن الفخر بالإنتماء في الإقليم نابع من قناعة حقيقية بإنسجام القيم الشخصية مع القيم العامة المشتركة. أما تجاوز التأييد (٨٨.٥%) نسبة ثلاث أرباع العينة بكثير، فتعني أن المجتمع

يمتلك نواة قيمية صلبة يتشاركها معظم أفراده، مما يقلل من فرص حدوث أي نزاع إلا بتدخل وتحريض خارجي قوي. وأما إنحسار الحياد (٥.٩%)ـ فدليل على أن الفرد حاسم في هويته وقيمه، فهو يشعر بالإنتماء أو الغربة بوضوح دون تردد. وتفسر الدراسة هذه النتائج من خلال التجانس الثقافي المتمثل بشعور الفرد بإنسجام هويته مع قيم المجتمع يعني نجاح عملية التنشئة الاجتماعية في الإقليم الى حد كبير. كون القيم المتوارثة (القيمية، الرمزية، الوجدانية، الدينية، القومية، والأخلاقية) لا تزال تشكل الإطار المرجعي للأفراد[٧٢]. وإنسجام هوية الفرد مع مجتمعه، يقل عندما يقل منسوب التوتر الاجتماعي. فهو الذي يفسر تسجيل فقرة الأمان النفسي درجات عالية كونه ينبع من الشعور بالعيش وسط أشخاص يشاركهم المبادئ والقيم،، فيطمئنون لهم ولديهم قواسم مشتركة أكثر من نقاط الاختلاف. والنقاط المثيرة للجدل، فهي نسبة الـ(٩.٧%) فالفجوة القيمية التي لحظت بوجود تلك النسبة ممن لا يشعرون بالانسجام مؤشر على وجود فئات ذات هويات فرعية تندرج ضمن التحولات الجيلية الجديدة التي بدأت تتبنى قيماً تختلف عن القيم العامة السائدة (بفعل العولمة أو الانفتاح الرقمي ومنها منصات التواصل الاجتماعي). فشكلت هنا نوع من التناقض في منظومتهم الفكرية والثقافية تتمثل في (الانسجام مقابل التطور). والسؤال الجدلي هنا: هل هذا الانسجام العالي (٤.٢٩) يعني الجمود الثقافي أم الإستقرار؟، ففي علم الاجتماع، الانسجام العالي جداً يوفر الاستقرار، الا أنه قد يقاوم التغيير الاجتماعي المطلوب لأي عملية تحديث للمجتمع، غير انه بالإمكان المحافظة على الإنسجام ومواكبة التطور، الا أنها تتطلب سياسات عامة مدروسة.

فالنتائج هنا تشير إلى أن مجتمع إقليم كوردستان يتمتع بمستوى مرتفع من الاتساق القيمي، حيث بلغت نسبة الذين يجدون انسجاماً بين هويتهم الشخصية والقيم العامة عالية جداً. وترى الدراسة أن هذا الانسجام هو المحرك الرئيس لمرونة المجتمع وقدرته على إستيعاب الأزمات؛ حيث يوفر لغة قيمية مشتركة بين الأفراد. وتكتسب هذه النتيجة أهميتها من كونها تفسر الارتفاع في مستويات الافتخار والأمان النفسي المسجلة في الأبعاد الأخرى، مما يؤكد أن الشعور بالإنتماء في الإقليم شعور أصيل متجذر في البنية القيمية والثقافية للمجتمع، وليس مجرد إرتباط جغرافي أو سياسي عابر. فيبدو أن هناك نسبة عالية من الإنسجام، فأكثر من ثلاث ارباع العينة (٨٨.٥%) يشعرون بالانسجام، مما يعكس تجانساً ثقافياً واجتماعياًُت نسبياً[٧٣]، وأما قلة المحايدين (٥.٩%)، فيدل على قلة التردد في الإجابة ووضوح الموقف لدى الأغلبية. وتجاوز الموافقة الشديدة نظيرتها المعتدلة (٥٥.٥%)، (٢٩%) على التوالي، يعكس إنسجاماً حقيقياً غير شكلي، أو مجرد مجاملات. بينما النقاط المقلقة، فوجود نسبة ملحوظة من عدم الانسجام

(٩.٧%)، وهي نسبة ليست بضئيلة لهكذا مواضيع، ولاسيما ما نسبته (١.٤%) من الذين أبدوآرئهم بعدم الموافقة الشديدة، والتي قد يكونوا أفراداً من جميع المكونات والطبقات والفئات أو قد تكون من المكونات (الإثنية، الدينية – المذهبية، أو مجموعات ذوي قيم مختلفة)، وهو ما يشير الى نوع من الاغتراب الاجتماعي أو التهميش والاقصاء الاجتماعي، أو الفئات الأكثر انفتاحاً على القيم الجديدة، والأكثر تأثراً بالعولمة ووسائل التواصل الاجتماعي وبينهم وبين الجيل الأكبر نوع من صراع الاجيال (صراع بين القيم التقليدية والحديثة)[٧٤]. وقد تكون تلك النسبة مؤلفة من المهمشين اجتماعياً، ممن يشعرون بالإقصاء والتهميش، أو من لا تتوافق قيمهم مع السائد من قيم المجتمع في الاقليم[٧٥].

والتحليل السوسيولوجي يشير الى ما يعنيه انسجام الهوية، لاسيما على مستوى مدى شعور الفرد بأن قيمه الشخصية متوافقة مع قيم المجتمع، وعدم وجود نزاع داخلي بين الهوية الذاتية والجماعية والتعبير عن الذات أو هوية الجماعة الفرعية والهوية الجامعة. فنلاحظ تماسكاً ثقافياً نسبياً، وتوافقاً حول القيم الأساسية، وقلة النزاعات القائمة على أساس الهوية٧٦، وما هو موجود الأن فهي عبارة عن مناقشات هوياتية رغم اتسامها احيانا بنوع من التشنج، ونعتبر نتيجة طبيعية لمجتمع متعدد كمجتمع الاقليم، وليست بظاهرة مقلقة، لكنها تحتاج الى متابعة بحثية لمعرفة اسبابها، مخاطرها، كيفية التعامل معها وتداعياتها وتحدياتها التي تتمثل في المخاطر المحتملة (إذا زادت نسبة عدم الانسجام، المتمثلة بالاستقطاب الهوياتي من انقسام المجتمع وإثارة نزاعات قيمية، وضعف الثقة بين المكونات أو إهتزازها، أو الهجرة الجماعية بحثاً عن هويات بديلة وأخيراً ضعف التماسك الاجتماعي.

الجدول رقم (١٨)

المتوسط الحسابي لجميع عبارات أبعاد الشعور بالإنتماء الاجتماعي في اقليم كوردستان

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
١	أشعر أن هويتي تنسجم مع القيم العامة	٤.٢٩	٠.٩٧	ممتاز
٢	أفتخر كوني جزءاً من هذا المجتمع	٤.٢٢	١.٠٤	ممتاز
٣	أشارك أصدقائي في حل المشكلات	٤.١٧	٠.٩٤	جيد
٤	أشعر بالمسؤولية تجاه تحسين الظروف المعيشية	٤.١٣	٠.٩٨	جيد
٥	أحرص على المشاركة في الأنشطة	٤.٠٤	١.٠٢	جيد

	والفعاليات الاجتماعية			
٦	أشعر أن مجتمعي يوفر لي بيئة داعمة لتحقيق الاهداف	٤.٠٠	١.٠٣	جيد
٧	لا أشعر بالاغتراب في الإقليم	٣.٩٥	١.٠٥	جيد
٨	أشعر بأن وجودي له قيمة في المجتمع	٣.٩٣	١.٠١	جيد
٩	أشعر بالأمان النفسي في البيئة الاجتماعية	٣.٩١	١.٠١	جيد
١٠	الثقة بمساندة أفراد المجتمع عند الأزمات	٣.٨٦	٠.٩٨	جيد
المتوسط الحسابي العام للعبارات		٤.٠٥	١.٠٠	جيد

المخطط البياني رقم (١)

المتوسط الحسابي لجميع عبارات أبعاد الشعور بالإنتماء الاجتماعي في اقليم كوردستان

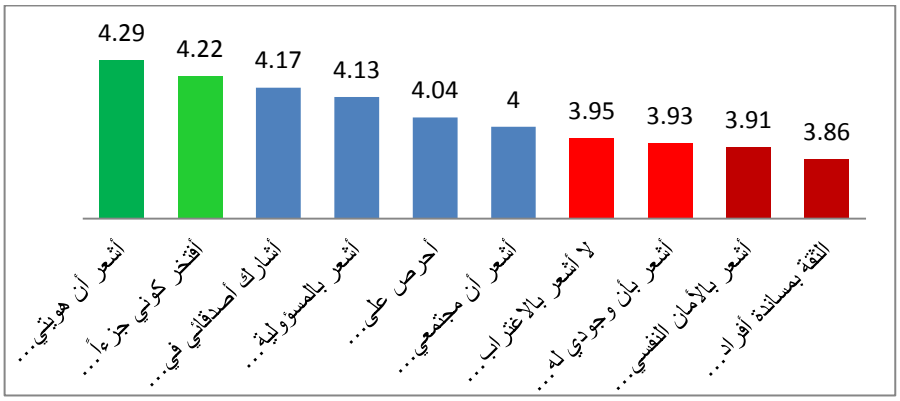

الجدول والمخطط البياني أعلاه يبينان أن المتوسط الحسابي للفقرات قريبة من بعضها، فأدناها (٣.٨٦) لفقرة (الثقة بمساندة أفراد المجتمع عند الأزمات)، وأعلاها(٤.٢٩) لفقرة (أشعر أن هويتي تنسجم مع القيم العامة للمجتمع)، وتتدرج بينهما باقي الفقرات بمتوسطات متقاربة نسبياً. أي أن جميع الفقرات تقيس فعلاً ظاهرة واحدة وهي (الشعور بالإنتماء الاجتماعي) دون شذوذ حاد، ونلاحظ ان هناك فجوات صغير وصغيرة جداً فيما بينها، عند المتوسطين (٣.٨٦) و(٤.٢٢)، فهي فجوة غير كبيرة مقارنة بباقي الفقرات ونلاحظ كذلك أن قيم جميعها تقع في مستوى جيد مرتفع وقيمتين تقعان ضمن مستوى الامتياز وهي قيمة (٤.٢٢ و ٤.٢٩)، فالمتوسط الحسابي العام (٤.٠٥) يعتبر مؤشراً قوياً جداً في الدراسات الاجتماعية، حيث يقع في الربع الأعلى من المقياس الخماسي، مما يعني أن الشعور بالإنتماء في إقليم كوردستان لدى العينة يتسم بالإيجابية والاستقرار. وأعلى القيم (التضامن الاجتماعي)، حيث أنه قد حصلت عبارة (أشعر أن هويتي تنسجم مع القيم العامة للمجتمع) على

أعلى متوسط (٤.٢٩)، وهذا ما يعكس قوة (الانسجام الهوياتي) والعلاقات البينية في مجتمع الاقليم، حيث يميل الأفراد الى التكاتف المباشر والقوي، ولاسيما في ضروف الأزمات. وأما أدنى القيم فتقع ضمن (الدعم المؤسسي/المجتمعي)، حيث أن عبارة (الثقة بمساندة أفراد المجتمع عند الأزمات) قد حصلت على أدنى المتوسطات الحسابية ورغم أنها ذات تقدير جيدة، الا أنها تشير الى أن إدراك الفرد للدعم الخارجي الموجه له ولاسيما عند الازمات أقل بقليل من استعداده الشخصي للعطاء، وهو ما يستوجب التفاتة من المؤسسات، الرسمية والهياكل الاجتماعية (الأسرة، جماعة الاقران والاصداء، زملاء العمل، العشيرة وغيرها).بكذلك نلاحظ شمولية الأبعاد، فالأداة قد غطى الجوانب الثلاثة للانتماء: الجانب الوجداني: (الافتخار، الانسجام الهوياتي). والجانب السلوكي: (المشاركة، حل المشكلات)، والجانب النفسي: (الأمان، عدم الاغتراب)، مع مراعاة الدقة المنهجية قدر الإمكان، أي الانتقال من (الشعور الداخلي) أي (الثقة والأمان) الى (الفعل الخارجي) أي (المشاركة) مما يجعل المقياس شاملاً.

الجدول رقم (١٩)

الابعاد وفق المتوسطات الحسابية وتقديراتها تراتيبياً بشكل ننتزلي

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير الإحصائي
بعد الاعتزاز والافتخار	٤.٢٦	١.٠١	ممتاز
بعد المسؤولية والدعم	٤.٠٩	٠.٩٩	جيد
بعد المشاركة والفاعلية	٤.٠٩	١.٠٠	جيد
بعد التلاؤم (القبول والاندماج والتقدير)	٣.٩٤	١.٠٣	جيد
بعد الثقة والأمان	٣.٨٩	١.٠٠	جيد
المتوسط الحسابي الإجمالي لمؤشر الشعور بالانتماء الاجتماعي على مستوى الابعاد	٤.٠٥	١.٠١	جيد

المحطط البياني رقم (٢)

المتوسطات الحسابية لأبعاد الشعور بالإنتماء الاجتماعي في الاقليم

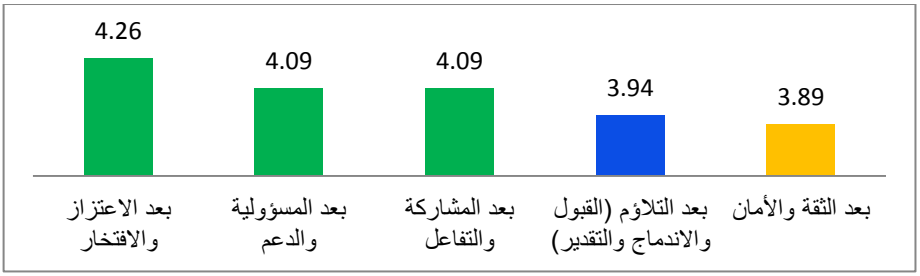

فمن الجدول رقم (٢٠)، والمخطط البياني رقم (٢) يظهر أن بعد الاعتزاز والافتخار يقع في قمة الهرم كون متوسطه الحسابي، هو الأعلى ترتيباً، ومن ثم يأتي بعد المسؤولية والدعم، وبعد المشاركة والتفاعلية، وهي في مستوى الإرتياح، ومن ثم بعد التلاؤم، يليه بعد الثقة والأمان.

وبمناقشة النتائج في بعض المقابلات، فكانت نتائج غير متوقعة بالنسبة للبعض ولاسيما بعد المشاركة والتفاعل كون مجتمع الدراسة من المجتمعات الفاعلة وكثير التفاعل من الناحية الاجتماعية ولازالت الروابط الاجتماعية قوية على الرغم من التحولات الكبيرة في نمط الحياة وكثرة الأزمات التي واجهت الاقليم، وأما مشاركة أفراد المجتمع فكثيرة ومؤثرة على الرغم من أن الكثير منها غير منظمة و عفوية، وهو الذي بدوره ساهم في رفع مستويات الاعتزاز والافتخار، كذلك التلاؤم أي الاندماج والقبول المجتمعي، علاوة على الثقة والامان بل وحتى المسؤولية والدعم المجتمعي، وهذا ما وصلت بالدراسة إلى إستنتاج تقني مفاده أن نموذجه المقترح مترابط ومتجانس وذي صدق بنائي وتمييزي جيد. غير أن بعد المسؤولية والدعم كانت نتيجته مثيرة للجدل، حيث كان محل نقاش حاد. فالثقة والامان ضعيف المستوى في الوقت الذي بلغت الاعتزاز والافتخار مستويات عالية.

غير أن المقابلات الشخصية قد كشفت أسباباً أخرى، فقد ترجع إلى أن شعور أفراد من بعض المكونات[٧٧] أو بعض الفئات العمرية (كبار السن) ورجال الاعمال، رجال الدين أو حتى النساء، التي تشارك أكثر في الأنشطة والمبادرات المجتمعية[٧٨]، دون أن تتلقى الدعم الكافي، غير أن الكثير من المبادرين يشاركون في الأنشطة المجتمعية دون أي إنتظار أي رد لجميل ومنهم جميع تلك الفئات التي تم ذكرها[٧٩]. غير أن إستكشاف نتائج الاستبيان قد أظهرت نتائج متناسقة جداً بين جميع الفئات دون أي فارق يذكر، فكل حسب موقعه يشارك دون انتظار الدعم المجتمعي. إلا ان الفوضى وال في توزيع المساعدات أو الدعم المجتمعي يساهم في توسيع الفجوة فيما بين المشاركة والفاعلية وبين المسؤولية والدعم المجتمعي[٨٠].

وأحيراً فلابد من الإشارة إلى أن المتوسط العام لجميع أبعاد الشعور بالإنتماء الاجتماعي قد وصل إلى (٤٠٥) وهو مستوى جيد من الشعور بالإنتماء الاجتماعي في الاقليم، في ظل التوترات الراهنية

وكثرة الأزمات وشدتها وتنوعها وتراكمها، وكيفية التعامل معها، التي مر بها الاقليم في فترة الدراسة (٢٠٠٣-٢٠٢٣)

وهنا يمكن للدراسة ان تصرح أنه قد أثبتت النتائجها التحليلية صحة فرضيتها التقييمية بدرجة كبيرة؛ فقد أظهرت البيانات الكيفية والكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يمتلكون شعوراً قوياً بالانتماء الاجتماعي الافقي والتضامن في الأوقات الأزمات، مقترناً باعتزاز وافتخار عاليين بالهوية الثقافية. ومع ذلك، تحقق للدراسة صواب الجزء الثاني من الفرضية والمتعلق بوجود اختلال وتقييم سلبي للبيئة الداعمة؛ إذ كشفت التحليلات عن وجود فجوة وظيفية واضحة بين العاطفة الاجتماعية المرتفعة وواقع الرضا عن البيئة المجتمعية في احتواء طموحات الأفراد وتحقيق أهدافهم الشخصية والمهنية. كما برز هذا القصور التقييمي في بروز فئة تعاني من الاغتراب الاجتماعي جراء الإحساس بعدم إشباع الحاجات والتهميش، مما يؤكد أن الشعور بالانتماء في الإقليم قائم على مرتكزات قيمة واجتماعية متينة، غير انه يواجه تحديات تقييمية تحد من تحوله الشامل إلى تنمية واستقرار مستدامين ما لم تُردم هذه الفجوة الهيكلية وتأثيرها المباشر على السلام المجتمعي.

الخاتمة

تمكنت الدراسة من كشف بنية هرمية للشعور بالانتماء الاجتماعي في الإقليم تتمثل قاعدتها المتينة في (الافتخار والاعتزاز، التضامن) التي سجلت مستويات ممتازة (٤.٢٢-٤.٢٩) والمنطقة المتوسطة (الأمان النفسي، الشعور بالقيمة) التي سجلت مستويات مرتفعة (٤..-٤.١٧).بينما مثلت منطقة التحدي (التلاؤم والثقة والامان) التي سجلت أدنى المستويات (٣.٨٦-٣.٩٥).

أولاً- الاستنتاجات:

١- أهمية الفئة العمرية المستهدفة (٤٠-٧٥) كعينة واعية عاصرت التطورات والمحطات الكبرى في الإقليم خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٢٣) في تقديم قراءة موثوقة وواعية للشعور بالانتماء الاجتماعي يرتبطان بتراكم الخبرات والمواقف الحياتية، مما أضفى موثوقية أكثر على نتائج القياس الميداني.

٢- ارتفاع المستوى العام للشعور بالانتماء الاجتماعي لدى عينة الدراسة يقع في مستوى (جيد مرتفع)، بمتوسط حسابي عام بلغ (٤.٠٥ من ٥)، وهو مؤشر إيجابي يقع في الربع الأعلى من المقياس الخماسي، مما يعكس عمق الروابط الاجتماعية والأدائية والعاطفية واستقراراً نسبياً في العلاقة بين الفرد ومجتمعه رغم التحديات السياسية والأمنية التي مرّ بها الإقليم خلال فترة الدراسة.

٣- بروز التضامن والانسجام الثقافي كأقوى ركائز التماسك إذ تُشكل قيم التضامن المجتمعي وقت الأزمات والشدائد (بمتوسط ٤.١٧ من ٥) والاعتزاز بالهوية الثقافية والانسجام القيمي (بمتوسطات ٤.٢٢ و٤.٢٩ على التوالي) الصلابة والمحور الأساسي للروابط البينية والتماسك الاجتماعي في الإقليم.

٤- الهرمية البنائية للانتماء وتصدر البعد الوجداني، فكشفت الدراسة عن بنية هرمية واضحة لأبعاد الانتماء، إذ تصدّر بعد الاعتزاز والافتخار الترتيب بمتوسط (٤.٢٦) وتقدير ممتاز، تلاه بعدا المسؤولية والدعم والمشاركة والفاعلية بمتوسط متطابق (٤.٠٩)، ثم بعد التلاؤم (٣.٩٤)، وأخيراً بعد الثقة والأمان (٣.٩٨) هذا الترتيب يدل على أن الانتماء في الإقليم انتماء عاطفي-هوياتي بالدرجة الأولى، أكثر من كونه انتماءً وظيفياً نفعياً قائماً على الثقة بالمؤسسات أو حتى بالمجتمع كبنية داعمة.

٥- وجود فجوة بين الشعور العاطفي والواقع التنموي والمؤسسي: كشفت الدراسة عن وجود فجوة هيكلية ومفارقة حادة؛ فعلى الرغم من ارتفاع معدلات الافتخار والاعتزاز بالانتماء، ينخفض مستوى الرضا عن البيئة المجتمعية والمؤسسية الداعمة لتحقيق الأهداف الشخصية وتلبية التطلعات إلى أدنى مستوياته (٤.٠٠ من ٥)، مما يدل على وجود قصور في احتواء طاقات الأفراد واستيعاب طموحاتهم.

٦- فجوة الفخر مقابل الدعم، فرصدت الدراسة تبايناً لافتاً بين ارتفاع الشعور بالفخر والاعتزاز بالهوية (٤.٢٢-٤.٢٩) وانخفاض نسبي في الشعور بأن البيئة المجتمعية توفر دعماً كافياً لتحقيق الأهداف الشخصية (٤.٠٠)، وهي أدنى قيمة ضمن بعد المسؤولية والدعم. هذا يشير إلى أن الفرد في الإقليم يفصل بين اعتزازه الهوياتي بالانتماء (انتماء قيمي-تاريخي ثابت) وبين تقييمه العملي للمنظومة المجتمعية كحاضنة لطموحاته (انتماء وظيفي متأرجح).

٧- تشخيص ظاهرة الاغتراب الاجتماعي لدى فئة معتبرة: رصدت الدراسة وجود نسبة لا يستهان بها من الأفراد الذين يعانون من حالة الاغتراب الاجتماعي الناتج عن العجز عن إشباع الاحتياجات أو الشعور بالتهميش، وهي فئة تعكس فتوراً واضحاً في مستوى الانتماء؛ مما يتطلب سياسات عامة استباقية لمعالجتها لضمان عدم تحولها إلى سلوكيات تمرد أو تفكك اجتماعي.

٨- المسؤولية المجتمعية تتراجع أمام الانكفاء نحو الدائرة الضيقة، فلوحظ أن الحرص على المساهمة في تحسين الظروف المعيشية العامة (٤.١٣) جاء أدنى قليلاً من الاستعداد لمساعدة الأصدقاء تحديداً (٤.١٧)، وهو ما تفسره الدراسة بأن تراكم الأزمات دفع الأفراد نحو إستراتيجية بقاء تنحصر في الدوائر الضيقة (الأسرة والأصدقاء) على حساب الشأن العام الأوسع.

٩- ارتباط التنمية والسلام المستدام بردم الفجوة بين الفرد والمؤسسات:خلصت الدراسة إلى أن تعزيز الهوية الجامعة وتفعيل المشاركة السياسية والمجتمعية، إلى جانب ردم الفجوة بين طموحات الأفراد وأداء المؤسسات والهياكل الرسمية، تُعد الشروط والحلقات المفصلية لمنع النزاعات الكامنة وتحقيق سلام مجتمعي مستدام.

ثانياً- التوصيات- فبناءً على ما تقدم من نتائج، نضع التوصيات التالية أمام الجهات المعنية:

١- تطوير بيئات التمكين وضرورة الانتقال من مجتمع الحماية الى مجتمع الفرص، عبر تعزيز البرامج والمشاريع التي تدعم الشباب في تحقيق أهدافهم العامة، المهنية، لرفع مستوى الرضا عن البيئة الداعمة الذي سجل أدنى المتوسطات.

٢- سد فجوة الاغتراب بإطلاق برامج إدماج اجتماعي تستهدف الـ الفئات التي تشعر بالاغتراب، من خلال إشراكهم في دوائر صنع القرار المحلي لتعزيز شعورهم بقيمة الوجود.

٣- مأسسة التضامن العفوي باستثمار الروح التضامنية العالية (٤.١٧) وتحويلها من مجرد نظام تضامن فردي الى عمل مؤسسي منظم عبر دعم منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجالات التكافل والتنمية والسلام.

٤- تعزيز المواطنة الفاعلة بالعمل على تحويل الافتخار بالهوية من حالة عاطفية الى سلوك (مسؤولية مجتمعية)، لتضييق الفجوة بين الإعتزاز الوجداني وتدني المساهمة في تحسين الظروف المعيشية والشعور بالمسؤولية المجتمعية.

٥. إجراء دراسات كيفية معمقة لفهم الأسباب الدافعة للشعور بعدم القيمة، والبحث عن الجذور الاقتصادية والسياسية لذلك الشعور. ودراسة أثر التحول الرقمي على الانسجام القيمي لدى الأجيال الشابة، نظراً لوجود بوادر فجوة قيمية ولو بنسب معتدلة.

٦- إستثمار (رأس المال الاجتماعي) في عملية بناء السلام، فبما أنه قد أظهرت النتائج تفوقاً كبيراً في مسالة (المشاركة في حل المشكلات). لذلك نوصي بإستثمار هذا التضامن العضوي في تشكيل (لجان مجتمعية للوساطة وبناء السلام) على مستوى المدن والبلدات، كون الدراسة قد إستكشفت أن لدى الأفراد إستعداد طبيعي مرتفع للتعاون البيني.

٧- تعزيز القنوات التشاركية للإنتقال من الشعور الى الفعل: فرغم إرتفاع الشعور بالفخر، الا أن (الشعور بالمسؤولية تجاه تحسين الظروف) كان أقل. لذلك نوصي بإطلاق مبادرات (المواطنة الفاعلة) التي تمنح الشباب دوراً قيادياً في رسم السياسات المحلية، لتحويل الفخر العاطفي الى مشاركة تنموية حقيقية وفاعلة.

٨- تطوير مناهج التربية المدنية، التربية الدينية و(المهارات – كارامايي) في مراحل الدراسة الأولية، لتنتقل من تلقين القيم الى ممارستها، لتكون سلوكاً يومياً واعياً، من خلال مشاريع مدرسية تخدم المجتمع، مما يرسخ الإنتماء والشعور به في سن مبكرة.

الهوامش:

[١] سيكموند فرويد، الكف والعرض والقلق، ترجمة: محمد عثمان تجاتي، د٤، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٩، ص١١٥-١١٦.

[٢] محمد منير حجاب، الموسوعة الإعلامية، المجلد (١)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٨٥.

[٣] جوان إسماعيل بكر، جودة الحياة وعلاقتها بالإنتماء والقبول الاجتماعيين لدى طلبة جامعة صلاح الدين، إطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية الاداب، بجامعة صلاح الدين، أربيل، ٢٠١١، ص١٥.

[4] Spencer Rathus A., *Psychology in the new millennium,* Publisher: Fort Worth: Harcourt Brace, 2002, P631.

[٥] أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط٢، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٢، ص١٣٧.

[٦] عبدالله النجار، الإنتماء في ظل التشريع الاسلامي، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، ٢٠١٨، ص١٤. د. بدر بن علي بن عبدالله العبد القادر، المصدر السابق، ص١٥٦٢.

[٧] ابراهيم ناصر، التربية المدنية – المواطنة، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان – الاردن، ١٩٩٣، ص٢٣. د. بدر بن علي بن عبدالله العبد القادر، الإنتماء الى الوطن وأثره في حماية الشباب من الانحراف، بحث مقدم لمؤتمر واجب الجامعات السعودية وأثرها في حماية الشباب من الجماعات والاحزاب والانحراف المنعقد في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية في الفترة الواقعة بين ٢٨-٢٩ المجلد (٥)، شباط، ٢٠١٨، ص١٥٦٢.

[٨] د. عمرو خيرى عبدالله وآخرون، دليل المصطلحات العربية فى دراسات السلام وحل النزاعات (المفاهيم لاساسية لحل النزاعات وبناء السلام فى العالم العربية)، جمعية الامل العراقية، ٢٠١٨، د.م، ص١٣٤

[٩] فهد إبراهيم الحبيب ، تربية المواطنة: الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٠، ص٢٠.

[١٠] حسن منصور، المصدر السابق، ص١٤٥.

[١١] حسن منصور، المصدر نفسه، ص٢٢.

[١٢] ابراهيم درويش وبكر العمري، علم السياسة في علاقة بالاقتصاد والإدارة، ط٢، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص١١٩.

[١٣] د. اسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، د.م، ٢٠٠٥، ص٤٨.

[١٤] للمزيد ينظر: حسن منصور، المصدر السابق، ص١٤٥ وما بعدها.

[١٥] الا أنه في بعض الأحيان تأتي سياسة وصم العار كعقوبة إجتماعية لبعض الفئات (أشخاص أو مجموعات) نتيجة لقيامهم بعمل مخالف للقواعد الاجتماعية، وليس كرد فعل اجتماعي، ويكون له بعض النتائج الايجابية، رغم وجود بعض النتائج السلبية، كتأثيرها على الاجيال الاخرى التي لا ذنب لها. للمزيد ينظر: د. وعد ابراهيم خليل

الأمير، الحواسم: دراسة لرد الفعل الاجتماعي حسب نظرية الوصم، آداب الرافدين، مجلة جامعة الموصل، العدد (٥٦)، ٢٠١٠، ص٤٨٢-٥١٣.

[١٦] أسامة محمود زيدان، الدور التربوي لمراكز الشباب في تنمية قيم المواطنة، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٢٠١١، ص٤٠٢-٤٠٣.

[17] A. Maslow, H., The farther reaches of human nature. Oxford, England, Viking,1971, P44.

[١٨] أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي :دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية"، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١، ص٢٧٦.

[١٩] إبراهيم الدويش، التماسك الاسري في ظل العولمة، ورقة علمية مقدمة لندوة الاسرة المسلمة والتحديات المعاصرة، مركز البحوث والدراسات، مجلة البيان السعودية، ٢٠٠٩، ص٣٠.

[20] Victor J. Callan, & Patricia Noller Request, Marriage and the family, Adolescent and parent perceptions of family cohesion and adaptability. Journal of Adolescence, Vol (9), Issue (1), 1987, P97-106.

[٢١] أدغار موران، النهج – إنسانية البشرية – الهوية البشرية، ترجمة: هناء صبحي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبوظبي، ٢٠٠٩، ص٤٩.

[٢٢] علي حمدان، إشكالية الهوية والإنتماء، المركز الاسترالي العربي للدراسات والبحوث السياسية، سلسلة الاستراليون العرب"، د.م، ٢٠٠٥، ص٣٣.

[٢٣] بدر علي عبدالله عبدالقادر، المصدر السابق، ص١٥٦٢.

[٢٤] ابراهيم العيسوي، المثدر السابق، ص١٠٧.

[٢٥] سامح فوزي، المواطنة، مركز القاهرة لدراسة حقوق الانسان، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٨.

[٢٦] ابراهيم ناصر، التربية المدنية (المواطنة)، مكتبة الرائد العلمية، عمان، ١٩٩٣، ص٢٥.

[٢٧] محمود عودة الريماوي، علم نفس النمو الطفولة والمراهقة، ط٣، دار الميسرة للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١٤، ص٢٥٣.

[٢٨] محمود عودة الريماوي، المصدر السابق، ص٢٥٣.

[٢٩] د. بشير ناظر حميد، الإنتماء السياسي (قراءة تحليلية لدوافع الإنتماء في المجتمع العراقي)، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد (٤)، العدد (٧)، ٢٠١٧، ص٣١١-٣٢٥.

[٣٠] وهي مجموعة الصفات والرموز والبيانات التي يستخدمها الأفراد في تقديم أنفسهم للآخرين في المجتمعات الافتراضية ويتفاعلون معهم من خلالها. د. حالد زعاف ، وفاتح لعزيلي، الشعور بالإنتماء للمجتمع الافتراضي لدى الشباب وأثره على العلاقات الاجتماعية في النسق الأسري، مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية، المجلد (٦)، العدد (١)، نيسان، ٢٠٢٢، ص٥٢٨-٥٤٨.

[٣١] للمزيد عن تأثير الفضاء الالكتروني على الانتماء بشكل عام والانتماء الاسري، ينظر: المصدر نفسه.

[٣٢] التسجيل في الجماعة عبر التطبيق المختار والبدأ بالتفاعل معها وتبادل المعلومات وتنامي الإحساس بمكانة الفرد وأهميته في الجماعة. د. آسيا بلخير، المواطنة في زمن الفضاءات المفتوحة (تجاذبات الولاء بين المحلي والمعولم)، مجلة البحوث والدراسات، المجلد (١٥)، العدد (١)، شتاء ٢٠١٨، ص٣٨٣-٤٠٢.

[٣٣] خلال علاقات التأثير والتأثر بالجماعة من خلال تبادل الدعم وتحقيق الإشباع النفسي والإرتباط العاطفي. المصدر نفسه.

[٣٤] وذلك بما يعزز الروابط النفسية والعاطفية وتبادل المعلومات بكثافة أكبر. المصدر نفسه.

[٣٥] فرغم أن التواصل الافتراضي لا يتم بشكل مباشر، الا أنه غالباً ما تنشأ ثقة كبيرة بين أعضاء الجماعة ولاسيما إذا ما كانت هوية الاعضاء معروفة في العالم الواقعي وتجمعهم ميول وثقافات مشتركة. المصدر نفسه.

[٣٦] فهو نتاج التبادل الذي يحدث بين الأعضاء القادرين على تكوين إحساس بالهوية المنبثق من الإحساس بالإهتمام والرغبة في المشاركة من جهة وبين شعوره بالمسؤولية تجاه الجماعة من جهة أخرى. المصدر نفسه.

[٣٧] الفاروق زكي يونس، المصدر السابق، ص١٨٣-١٨٥؛ كريم رجب عبدالقادر أحمد، وآخرون، المصدر السابق، ص٤٣٣-٤٨٠.

[٣٨] الفاروق زكي يونس، المصدر نفسه، ص١٨٣-١٨٥.

[٣٩] حوان إسماعيل بكر، جودة الحياة وعلاقتها بالإنتماء والقبول الاجتماعيين لدى طلبة جامعة صلاح الدين، إطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية الاداب، بجامعة صلاح الدين، أربيل، ٢٠١١، ص١٥.

[٤٠] المصدر نفسه، ص٢٣-٤٠.

[٤١] حسن منصور، المصدر السالق، ص١٤٥.

[٤٢] رضا عطية إبراهيم، المواطنة والإنتماء وأثرهما على الدوبة والمجتمع والأسرة، سلسلة العلوم الإجتماعية، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٣٤.

[٤٣] محمد عادل عثمان، تأصيل مفهوم المشاركة السياسية، المركز الديمقراطي العربي، القاهرة، ٢٠١٦، ص٣٠.

[٤٤] محمد صبري الحوت، ناهد عدلي، التعليم والتنمية، مكتبة الانكلو، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٤٣.

[45] Gary Lupyan, Op. Cit., P566-577.

[٤٦] جوان إسماعيل بكر، المصدر السابق، ٢٠١١، ص١٥؛ محمد محي الدين صادق، بناء وقياس الإنتماء الوطني وعلاقته بالصمود النفسي وإدارة العطاء لدى طلبة كلية التربية – جامعة صلاح الدين / أربيل، مجلة زانكو للعلوم الإنسانية، المجلد (٢٧)، العدد (٢)، ٢٠٢٣، ص٢٠١-٢٠٢٣.

[٤٧] التلاؤم (Person-Environment Fit): درجة التطابق المدرَك بين خصائص الفرد المميزة (قيم، معتقدات، وسلوكيات) للنظام الاجتماعي الذي ينتمي اليه، أو إدراكه أن خصائصه تتلائم مع النظام الاجتماعي العام. فعملياً هذا ما يفسر إشكالية جوهرية ويجيب على تساؤل محوري مفاده: لماذا قد يُقبَل الفرد دون أن يندمج في جماعة أو مجتمع ما أو العكس، للمزيد ينظر:

Jeffrey R. Edwards, An Examination of Competing Versions of the Person-Environment Fit Approach to Stress, The Academy of Management Journal, Vol. (39), No.(2) (Apr., 1996), P292-339; M. K. Bonnim Hagerty, Kathleen Patusky, Developing a Measure of Sense of Belonging, Nursing research, Vol (44), Issue(1), 1995, P9-13.

[٤٨]حوان إسماعيل بكر، جودة الحياة وعلاقتها بالإنتماء والقبول الاجتماعيين لدى طلبة جامعة صلاح الدين، إطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية الاداب، بجامعة صلاح الدين، أربيل، ٢٠١١، ص١٥؛ محمد محي الدين صادق، بالمصدر السابق، ص٢٠١-٢٠٢٣.

[٤٩]مقابلة شخصية مع السيد (ن.أ)؛ مقابلة شخصية مع السيد (ن.ع).

[٥٠]مقابلة شخصية مع السيد (س.ش).

[٥١] مقابلة شخصية مع السيدة (م.س).

[٥٢] فالفرد فى الكيير من الحالات يستعين بجملة من آليات مواجهة الصدمات أو التعافي منها، كالتضامن الاسرى، أو التكاتف والتكافل الاجتماعي أو مساندة الأصدقاء، وما شاكل ذلك، مقابلة شخصية مع السيدة (م.س).

[٥٣]فنحن الصلبئة المندائيين قد لامسنا المساندة والتعاون والمحبة بل وحتى التضامن من قبل المجتمع بجميع فئاته ومكوناته، القومية والدينية، بل وحتى السياسية منها، لم نر منها ما يسئ الينا، أو يشغرنا بالخوف، أو حتى التوجس لحد الآن، مقابلة شخصية مع السيد (ن. ز.)

[٥٤]هنالك ثمة مواقف يستوجب الوقوف عندها، إلا أنها لم تكن على مستوى الجماعات أو المكونات بل حالات فردية نابعة من دافع شخصي، أو مؤسسة العمل كالمطاعم أو المقاعي، بل وحتى المعامل والشركات في بعض الحالات، إلا أنها تشل مواقف فردية، لكنها تستوجب معالجها قبل أن تتبلور وتتسم بالإستقطاب، فتصبح حالات جماعية أو على مستوى الجماعات والمكونات. مقابلة شخصية مع السيد (ن.أ).

[٥٥] فرغم توجه مجتمع الاقليم نحو التمدن، وفعالية المجتمع المدني، إلا أن ذلك لم يصبح البديل عن الروابط التقليدية لمجتمع الاقليم، فيبدو أن تلك الروابط التقليدية لو لم تكن فعالة، فهناك جملة من النتائج الحتمية، ومنها التذمر الاجتماعي، الشعور بالفراغ، الانسحاب الاجتماعي، نوع من الاغتراب الاجتماعي، عدم الشعور بالمكانة الاجتماعية، وغيرها، مقابلة شخصية مع السيد (أ. ي).

[٥٦] لا أظن أنهم من مكون أو جماعة معينة، بل هم فئة من الناس موزعين بين محتلف الجماعات والمكونات بل وحتى الفئات العمرية والطبقات الاجتماعية، لأن لكل مجموعة منها أسبابها الخاصة، الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية بل وحتى التنشئة الاجتماعية كذلك. مقابلة شخصية مع السيد (أ. ي).

[٥٧]مقابلة شخصية مباشرة مع السيد (ر.م).

[٥٨]مقابلة شخصية مع السيد (أ.ب).

[٥٩] مقابلة شخصية مع السيد (ن.أ)؛ مقابلة شخصية مع السيد (ن.ع).

[٦٠]مقابلة شخصية مع السيد (ن.أ)؛ مقابلة شخصية مع السيد (س.ش).

[٦١]مقابلة شخصية مع السيد (ن. ز.)؛ مقابلة شخصية مع السيد (س.ش).

[٦٢] مقابلة شخصية مع السيد (أ. ي).

[٦٣]مقابلة شخصية مع السيدة (م.س).

[٦٤]مقابلة شخصية مباشرة مع السيد (ر.م).

[٦٥]مقابلة شخصية مع السيد (آ. م.).

[٦٦]مقابلة شخصية مع السيد (ن. ز.).

[٦٧]قابلة شخصية مع السيد (أ.ب).

[٦٨]مقابلة شخصية مع السيد (أ.ب)؛ مقابلة شخصية مع السيدة (م.س).

[٦٩]مقابلة شخصية مع السيد (آ. م.).

[٧٠] مقابلة شخصية مع السيد (س.ش)؛ مقابلة شخصية مع السيد (أ. ي).

[٧١]مقابلة شخصية مع السيد (ن.ع).

[٧٢]مقابلة شخصية مع السيد (أ. ي).

[٧٣] مقابلة شخصية مع السيدة (م.س)؛ مقابلة شخصية مع السيد (ن.ع)؛ مقابلة شخصية مع السيد (س.ش).

[٧٤]مقابلة شخصية مع السيد (أ. ي)؛ مقابلة شخصية مع السيد (ن.ع).

[٧٥]مقابلة شخصية مع السيد (ن.ع).

[٧٦]مقابلة شخصية مع السيد (س.ش).

[٧٧] مقابلة شخصية مع السيد (ل.ن).

[٧٨] مقابلة شخصية مع السيد (ز.ط).

[٧٩] مقابلة شخصية مع السيدة (م.س)؛ مقابلة شخصية مع السيد (ن.ع).

[٨٠] مقابلة شخصية مع السيد (ز. ط.).

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً- باللغة العربية:

أ-الكتب:

١-براهيم درويش وبكر العمري، علم السياسة في علاقة بالاقتصاد والإدارة، ط٢، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

٢-ابراهيم ناصر، التربية المدنية – المواطنة، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان – الاردن، ١٩٩٣.

٣-إبراهيم الدويش، التماسك الاسري في ظل العولمة، ورقة علمية مقدمة لندوة الاسرة المسلمة والتحديات المعاصرة، مركز البحوث والدراسات، مجلة البيان السعودية، ٢٠٠٩.

٤-أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط٢، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٢

٥-أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي :دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية"، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١.

٦-أدغار موران، النهج – إنسانية البشرية – الهوية البشرية، ترجمة: هناء صبحي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبوظبي، ٢٠٠٩.

٧-أسامة محمود زيدان، الدور التربوي لمراكز الشباب في تنمية قيم المواطنة، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٢٠١١.

٨-د. اسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، د.م، ٢٠٠٥.

٩-رضا عطية إبراهيم، المواطنة والإنتماء وأثرهما على الدوبة والمجتمع والأسرة، سلسلة العلوم الإجتماعية، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٦.

١٠-سامح فوزي، المواطنة، مركز القاهرة لدراسة حقوق الانسان، القاهرة، ٢٠٠٧.

١١-سيكموند فرويد، الكف والعرض والقلق، ترجمة: محمد عثمان تجاتي، د٤، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٩.
١٢-علي حمدان، إشكالية الهوية والإنتماء، المركز الاسترالي العربي للدراسات والبحوث السياسية، سلسلة الاستراليون العرب"، د.م، ٢٠٠٥.
١٣-عبدالله النجار، الإنتماء في ظل التشريع الاسلامي، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، ٢٠١٨.
١٤-د. عمرو خيرى عبدالله وآخرون، دليل المصطلحات العربية فى دراسات السلام وحل النزاعات (المفاهيم لاساسية لحل النزاعات وبناء ١٥-السلام فى العالم العربية)، جمعية الامل العراقية، ٢٠١٨، د.م
١٦-فهد ابراهيم الحبيب ، تربية المواطنة: الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٠.
١٧-محمد عادل عثمان، تأصيل مفهوم المشاركة السياسية، المركز الديمقراطي العربي، القاهرة، ٢٠١٦.
١٨-محمد صبري الحوت، ناهد عدلي، التعليم والتنمية، مكتبة الانكلو، القاهرة، ٢٠٠٧.
١٩-محمد منير حجاب، الموسوعة الإعلامية، المجلد (١)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣.
٢٠-محمود عودة الريماوي، علم نفس النمو الطفولة والمراهقة، ط٣، دار الميسرة للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١٤.

ب- الرسائل والأطاريح الجامعية:

١-أحمد موسى بدوي، حالة المعرفة لدى الشباب المصري، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب، قسم علم الاجتماع،، جامعة عين الشمس، ٢٠٠٤
٢-حوان إسماعيل بكر، جودة الحياة وعلاقتها بالإنتماء والقبول الاجتماعيين لدى طلبة جامعة صلاح الدين، إطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية الاداب، بجامعة صلاح الدين، أربيل، ٢٠١١.

ج- الدوريات العلمية:

١-د. آسيا بلخير، المواطنة في زمن الفضاءات المفتوحة (تجاذبات الولاء بين المحلي والمعولم)، مجلة البحوث والدراسات، المجلد (١٥)، العدد (١)، شتاء ٢٠١٨.
٢-د. بدر بن علي بن عبدالله العبد القادر، الإنتماء الى الوطن وأثره في حماية الشباب من الانحراف، بحث مقدم لمؤتمر واجب الجامعات السعودية وأثرها في حماية الشباب من الجماعات والاحزاب والانحراف المنعقد في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية في الفترة الواقعة بين ٢٨-٢٩ المجلد (٥)، شباط، ٢٠١٨.
٣-د. بشير ناظر حميد، الإنتماء السياسي (قراءة تحليلية لدوافع الإنتماء في المجتمع العراقي)، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد (٤)، العدد (٧)، ٢٠١٧.
٤-د. حالد زعاف، وفاتح لعزيلي، الشعور بالإنتماء للمجتمع الافتراضي لدى الشباب وأثره على العلاقات الاجتماعية في النسق الأسري، مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية، المجلد (٦)، العدد (١)، نيسان، ٢٠٢٢.
٥-محمد محي الدين صادق، بناء وقياس الإنتماء الوطني وعلاقته بالصمود النفسي وإدارة العطاء لدى طلبة كلية التربية – جامعة صلاح الدين / أربيل، مجلة زانكو للعلوم الإنسانية، المجلد (٢٧)، العدد (٢)، ٢٠٢٣.

٦-د. وعد ابراهيم خليل الأمير، الحواسم: دراسة لرد الفعل الاجتماعي حسب نظرية الوصم، آداب الرافدين، مجلة جامعة الموصل، العدد (٥٦)، ٢٠١٠.

ثانياً- المصادر الاجنبية:

1-Gary Lupyan, The conceptual grouping effect: Categories matter (and named categories matter more), Journal of Cognition, Volume (108), Issue (2), August 2008.

2-Jeffrey R. Edwards, An Examination of Competing Versions of the Person-Environment Fit Approach to Stress, The Academy of Management Journal, Vol. (39), No. (2). Apr., 1996.

3-Bonnim M. K. Hagerty, Kathleen Patusky, Developing a Measure of Sense of Belonging, Nursing research, Vol. (44), Issue (1), 1995.

4-Spencer Rathus A., *Psychology in the new millennium*, Publisher: Fort Worth: Harcourt Brace, 2002.

5-Victor J. Callan, & Patricia Noller Request, Marriage and the family, Adolescent and parent perceptions of family cohesion and adaptability. Journal of Adolescence, Vol (9), Issue (1), 1987.

6-A. Maslow, H., The farther reaches of human nature. Oxford, England, Viking, 1971.

الملاحق

الملحق رقم (١)

الجدول رقم (٢٠)

المقابلات الشخصية

الشخص الذي تم مقابلته	الوظيفة أو العمل	المكون	التاريخ	الاقامة	مكان اجراء المقابلة
السيد (آ. م.)	مسؤول رفيع المستوى في حكومة اقليم كوردستان	تركماني مسلم	/١٠/١ ٢٠٢٥	أربيل	أربيل
السيد (ن. ز.)	رئيس بجمعية ثقافية في اقليم كوردستان	صابئي مندائي	/١٠/١ ٢٠٢٥	أربيل	أربيل
مع السيد (أ.ب)	مسؤول في المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات	كوردي مسلم	/٢/٦ ٢٠٢٦	دهوك	دهوك
السيدة (م.س)	ناشطة مدنية	كوردي مسلم	/٢/٢٥ ٢٠٢٥	دهوك	دهوك
السيد (ن.أ)	ناشط مجتمع مدني	كوردي زرادشتي	/٢/٢٧ ٢٠٢٥	السليمانية	السليمانية
السيد (ن.ع)	برلماني معارض	كوردي مسلم	/٢/٢٧ ٢٠٢٥	السليمانية	السليمانية

السيد (ر.م)	قاضي تحقيق	كوردي مسلم	٣/٥/ ٢٠٢٦	دهوك	دهوك
السيد (س.ش)	ناشط مجتمع مدني	كوردي ازيدي	٣/١٣/ ٢٠٢٦	دهوك	دهوك
السيد (أ. ي)	شخصية اجتماعية	أرمني مسيحي	٣/١٨/ ٢٠٢٦	زاخو	زاخو
السيد (ز.ط)	مسؤول في الهيئة المستقلة لحقوق الانسان في الاقليم	كوردي مسلم	٣/٣١/ ٢٠٢٦	ئاكري	ئاكري.

الملحق رقم (٢)

إستمارة الاستبيان

جامعة دهوك

كلية القانون والعلوم السياسية

قسم القانون

الدراسات العليا – دكتوراه بناء السلام

استمارة الاستبيان

المواطن/ المواطنة المحترم/ة: كجزء من أطروحة دكتوراه بعنوان (الثقة والشعور بالإنتماء: تقييم التماسك الاجتماعي في اقليم كردستان / العراق (٢٠٠٣-٢٠٢٣)، بجامعة دهوك، نعرض عليكم فيما يلي مجموعة من العبارات التي يشعر بها أي مواطن تجاه المؤسسات الرسمية، وأمام كل عبارة عدد من البدائل للإجابة عليها، والمطلوب وضع علامة في الخانة التي تعبر أكثر من غيرها عن درجة موافقتك، مع مراعاة الإجابة على جميع العبارات دون ترك أحداها، مع العلم أنه لا توجد إجابة صحيحة، واخرى خاطئة، والإجابة المطلوبة هي التي تعبر عن رأيك الشخصي بصدق وموضوعية. لذلك نرجو إبداء رأيك بصراحة تامة على جميع العبارات، ولن تستخدم هذه البيانات إلا لأغراض البحث العلمي، فرجاء قراءة كل عبارة من العبارات بدقة والتحديد بالضبط على مدى إنطباقها على رأيك:

القسم الأول– البيانات الشخصية:

القسم الأول– البيانات الشخصية:

رقم الهاتف أو البريد الالكتروني (اختياري):.....

المحافظة:..... العمر: ٤٠-٧٤□.

الجنس: ذكر□، أنثى□.

القومية: الكوردية□، التركمانية□، الآشورية□، الكلدانية□، الأرمنية□، العربية□.

الديانة: الإسلام□، المسيحية□، الأيزيدية□، الكاكائية□ الصابئة المندائية□، الزرادشتية□،البهائية□، غيرها□.

القسم الثاني– محاور الإستبيان:

*	العبارات	أوافق بشده	أوافق	محايد	لا أوافق	لاأوافق بشده
١	أشعر بالأمان النفسي في البيئة الاجتماعية					
٢	أثق بأن أفراد مجتمعي سيقفون بجانبي					
٢	أشعر بأن وجودي له قيمة في المجتمع					
٤	لا أشعر بالاغتراب في الإقليم					
٥	أحرص على المشاركة في الأنشطة والفعاليات					
٦	أشارك أصدقائي في حل المشكلات					
٧	أحرص على المساهمة في تحسين الظروف المعيشية					
٨	أشعر أن مجتمعي يوفر لي بيئة داعمة					
٩	أفتخر بكوني جزءاً من هذا المجتمع					
١٠	أشعر أن هويتي تنسجم مع القيم العامة					